دور سياسات الامن القومي في دعم التنمية الاقتصادية رؤية مصر ٢٠٣٠

د/ احمد يحيى محمد على عبد الله *

(*) د. احمد يحيى محمد على عبد الله : مدرس الاقتصاد بالمعهد العالى للادارة بالمحلة الكبرى ، له اهتمامات بحثية في مجال الاقتصاد السياسى ، الاقتصاد التنموى

Email: ahmedelkasapy1985@gmail.com

المستخلص :

هدفت الدراسة التعرف على فلسفة سياسات الأمن القومي ، أهميتها ، أهدافها ، مجالاتها، رؤية مصر ٢٠٣٠ ، متطلبات دعم التنمية الاقتصادية ، كما هدفت أيضا الى التعرف على رؤية مصر ٢٠٣٠ ، وكيف يمكن لسياسات الأمن القومي دعم التنمية الاقتصادية بالمشاركة في تحقيق هذه الرؤية ، من أجل تحقيق تلك الاهداف .تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي كونه أنسب المناهج استخداماً في دراسة الظواهر الاجتماعية والإنسانية وتوصلت الدراسة الى ان التنمية الاقتصادية عملية شاملة ، وليست مسئولية فردية بل يلزم لإحداثها تضافر جهود المجتمع ككل. وأن مشكلة الاقتصاد المصري الحالية هي نتيجة طبيعية لظروف سياسية واقتصادية عاشتها مصر لعقود زمنية مضت إن مصر لديها من الامكانات والمواد ما يؤهلها للقيام بعملية التنمية الاقتصادية ، فهي غير قابلة للإفلاس خاصة أنها تتمتع بكنوز طبيعية غير مستغلة ، فضلا عن كثافة الموارد البشرية بها ، وأن ما تحتاج اليه هو ادارة رشيدة تتسم بالجدية والحزم والجرأة في اتخاذ القرارات المناسبة والعاجلة للإصلاح ،وقد أوصت الدراسة بضرورة تكثيف الجهود ووضع خطط عاجلة لحصر وتقنين الاقتصاد غير الرسمي ، مما يوفر المليارات الضائعة على الدولة وضرورة الاخذ بسياسة الترشيد في الواردات ، خاصة السلع الكمالية والترفيهية ، والاكتفاء فقط بالسلع الأساسية ومستلزمات الصناعة المحلية ، وذلك في الحدود التي سمحت بها اتفاقيات التجارة الدولية التي أبرمتها مصر .

الكلمات المفتاحية : سياسات الامن القومي ، التنمية الاقتصادية ، رؤية مصر ٢٠٣٠

Abstract:

The study aimed to identify the philosophy of national security policies, their importance, objectives, fields, Egypt Vision 2030, requirements to support economic development, and also aimed to identify Egypt Vision 2030, and how national security policies can support economic development by participating in the realization of this vision, in order to achieve those goals. The analytical descriptive approach was followed as it is the most appropriate method used in the study of social and human phenomena. The study concluded that economic development is a comprehensive process, not an individual responsibility, but rather the combined efforts of society as a whole are required to bring about it. And that the current Egyptian economy problem is a natural result of the political and economic conditions that Egypt has lived through for decades. Egypt has the capabilities and materials that qualify it to carry out the process of economic development. What you need is a rational administration characterized by seriousness,

firmness and boldness in taking appropriate and urgent decisions for reform. The study recommended the need to intensify efforts and develop urgent plans to limit and legalize the informal economy, which would save the lost billions on the state and the need to adopt a policy of rationalization in imports, especially luxury and recreational goods, and sufficiency Only with basic commodities and the requirements of the local industry, within the limits permitted by the international trade agreements concluded by Egypt.
Keywords: national security policies, economic development, Egypt's vision 2030

المقدمة :

يعد الأمن القيمة الأكثر أهمية في الحياة ، وإن الدول تسعى لضمان أمنها وسلامتها في ظل تواجدها في نظام دولي فوضوي يسوده الصراعات ، والتنافس بين كافة الأطراف من أجل حيازة أكبر قدر ممكن من القوة . ويقترن بظاهرة الأمن ظاهرة أخرى وهي التنمية ، مما يطرح إشكالية هامة مفادها : هل هناك ارتباط بين ظاهرتي الأمن والتنمية ؟ أم أن هاتان الظاهرتان مختلفتان ومتباعدتان تماماً ؟ ،

هناك علاقة وثيقة بين الأمن القومي والأمن الاقتصادي المتمثل في التنمية الاقتصادية فالتهديدات التي تؤثر على الأمن القومي لا تأتي من الخارج فقط، بل قد تنبع من الداخل نتيجة لسوء السياسات التي تؤثر على الغذاء والصحة والتعليم والصناعة، وجميع المجالات الاقتصادية التي تؤدي بدورها لرفع نسب البطالة التي تمثل مشكلة ذات حدين اجتماعية واقتصادية. ان الفيصل في تأثير التهديدات الخارجية والداخلية هو ما يُسمى "حد الخطر"، الذي تتحول بعده مشكلة عادية إلى مشكلة أمنية، وبالنظر الى الأعوام المنصرمة منذ اندلاع ثورات الربيع العربي ٢٠١١، نرى تطبيقا فعليا لهذه المهددات الخارجية والداخلية التي أدت وفجرت قضايا العدالة الاجتماعية والحرية والسلام الاجتماعي.

وحظى موضوع التنمية الاقتصادية باهتمام الكثير من المتخصصين ، والباحثين ، والمسئولين في الحكومات ، والمنظمات المختلفة ؛ لما لهذا الموضوع من أهمية بالغة في تدعيم كيان الدولة من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والذي أدى إلى اتجاه جميع دول العالم إلى استثمار مواردها وطاقتها لتحقيق أقصى معدلات التنمية المستدامة ، لتحقيق أعلى مستويات الأمن القومي . وخلاصة القول فإن مفهوم الأمن يرتبط أساساً بفكرة تعاظم قدرات الدولة ، ومواردها التي ستحسن من أدائها ومستواها ، وقدرتها على مواجهة التحديات ، وبالتالي فالقوة لا تعني الإرغام أو

الإكراه بقدر ما تعنى " قدرة الدولة على توسيع نطاق مواردها أو التوافق حولها " ، وبالتالي فهي وظيفة أساسية في تحديد إرادتها وليس قدراتها ، بمعنى أن الأمن يعني القدرة على تعظيم الموارد الاقتصادية اللازمة لحماية حرية الإنسان وكرامته من خلال الاستخدام الكامل ، والأمثل للموارد المتاحة ، وهو ما يطلق علية التنمية الشاملة ٠

قد أصبح تحقيق الأمن القومي هو بداية نجاح أي نظام حكم ومغيراً في خريطة سيادة الدول (الغمري،٢٠١٢) ؛ حيث لا يمكن اعتبار أي اقتصاد على أنه فعال ما لم تتوافر فيه الإجراءات والمقومات التي تدعم الأمن الاقتصادي القومي (الأسرج،٢٠١١) ، فأصبحت السيادة الاقتصادية بدلاً من السيادة العسكرية هي التي تحقق الأمن القومي للدول ، وتحفظ بقاءها ، وسيادتها ؛ حيث أحلت القدرة الاقتصادية التنافسية محل القدرة العسكرية ، ومن ثم أصبحت هدف ووسيلة تسعى إليه جميع دول العالم نامية كانت أم متقدمة ؛ للحفاظ على سيادتها (العمري ، ٢٠١٢) .

وتحاول الدولة جاهدة لتحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بين الدول الأجنبية والعربية من خلال وضع مجموعة من التوجهات الاستراتيجية للتنمية المستدامة برؤية مصر ٢٠٣٠ ، فبحلول عام ٢٠٣٠ م ستكون مصر من أكبر (٣٠) دولة على مستوي سعادة المواطنين مقارنة بترتيبها الحالي في المركز الـ ١٣٠ من أصل ١٥٦ دولة ، ستكون من أكبر (٣٠) دولة في مستوي التنافسية مقارنة بالترتيب الحالي ١٤٨ من أصل ١٨٨ دولة ، فضلا عن تحسين مركزها كأقوى اقتصاد في العالم لأكثر من (١٠) مراكز وصولا إلي أكبر (٣٠) اقتصاد مقارنة بترتيبها الحالي (٤١) من أصل (١٩٢) دولة (استراتيجية التنمية المستدامة ، رؤية ٢٠٣٠ م) .

مشكلة الدراسة :

تتبلور المشكلة البحثية للدراسة فى أنه، بالرغم من الجهود الضخمة التى تبذلها الدولة من أجل حماية الأمن القومي المصري إلا أن الواقع يؤكد على إستمرار التهديدات التي تؤدي الى عملية عدم الاستقرار فى هياكل الأمن القومي فى مصر ، الأمر الذي ينعكس بشكل سلبي على عجلة التنمية الاقتصادية فى البلاد ويعمل على توقفها مما يعمل على عرقلة الدولة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية التي تعد جزء مهما في أبعاد التنمية المستدامة ، من هنا يأتى التساؤل الرئيسى للدراسة .

١- إلى أى مدى تتأثر التنمية الاقتصادي بعدم الاستقرار الأمن القومي فى مصر ؟

٢- ما العلاقة بين العلاقة بين سياسات الأمن القومي والتنمية الاقتصادية

٣- ما دور سياسات الامن القومي التي تقوم بها الدولة في دعم التنمية الاقتصادية المستهدفة في رؤية مصر ٢٠٣٠؟

٤- ماهية الأمن القومي (المفهوم – الأهمية – الأهداف– الأبعاد)؟

٥- ما أبعاد التنمية الاقتصادية المستهدفة من رؤية مصر ٢٠٣٠ وإسهامات سياسات الأمن القومي في تحقيقها ؟

٦- ما واقع التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠؟

٧- ما التصور المقترح لدعم التنمية الاقتصادية في مصر في ضوء تحديات الأمن القومي التي تواجهها الدولة المصرية ؟

أهداف الدراسة

تتبلور أهداف البحث الحالي في :

١- التعرف على فلسفة سياسات الأمن القومي ، أهميتها ، أهدافها ، مجالاتها، رؤية مصر ٢٠٣٠ ، متطلبات دعم التنمية الاقتصادية .

٢- التعرف على رؤية مصر ٢٠٣٠ ، وكيف يمكن لسياسات الأمن القومي دعم التنمية الاقتصادية بالمشاركة في تحقيق هذه الرؤية .

٣- رصد واقع التنمية الاقتصادية في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠.

٤- وضع تصور مقترح لدعم التنمية الاقتصادية في ضوء تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠.

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية الدراسة من تحليل التحديات الداخلية والخارجية التي تحيط بالأمن القومي المصري وأثر السياسات المتخذة من قبل الحكومة لمواجهة تلك التحديات في مرحلة تشهد تحولات سياسية مهمة على المستوى الداخلي والخارجي ، وهذا يضع الدولة المصرية أمام مسؤوليات على قدر كبير من الأهمية ، ذلك أن مثل هذه الأوضاع التي تمر بها البلاد تتطلب فهماً وإدراكاً لها ولطبيعة مخاطرها ومن ثم تحديد الوسائل الكفيلة بمعالجتها أو الحد من تأثيراتها السلبية علي التنمية الاقتصادية .

وبشكل أكثر تحديدا فإن أهمية هذه الدراسة تبرز من خلال ما يلي :

- مساهمة هذه الدراسة في توفير دراسة علمية حديثة ستساعد الباحثين والمختصين على فهم التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة في الأمن القومي المصري.

- ستزود هذه الدراسة المكتبة العربية بدراسة منهجية حول التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة في التنمية الاقتصادية وتقديم اقتراحات للتغلب عليها .

فروض الدراسة

- ترتبط سياسات الامن القومي بالتنمية الاقتصادية في مصر .
- توجد علاقة بين سياسات الأمن القومي وإذالة الأخطار التى تواجه التنمية المستدامة..
- ضعف السياسة الأمنية في مصرتؤثر على حركة الاستثمارات وتدفق رؤوس الأموال في مصر.
- توجدعلاقة بين توافر مقومات الامن القومي ومستوي التنمية الشاملة فى مصر .

حدود الدراسة

- الموضوعية : دور سياسات الامن القومي في دعم التنمية الاقتصادية رؤية مصر ٢٠٣٠
- المكانية: جمهورية مصر العربية.
- الزمنية: تحليل سياسات الامن القومي والنمو الاقتصادي في ضؤ رؤية مصر ٢٠٣٠ ، ويأتي ذلك فى الوقت التى تشهد فيه مصر والعالم أزمة اقتصادية كبيرة من أكبر تهدد عجلة التنمية الاقتصادية فى مصر والعالم

مصطلحات الدراسة :

يتطلب البحث الحالي التعرف علي عدد من المصطلحات التي يجب التقديم الجيد لها حتي تتضح الرؤية الكاملة لأهداف البحث الحالي :

الأمن القومي:

- الأمن القومي هو الحالة التي تصل اليها الدولة بحيث تكون قيم الدولة العليا " ثقافة الدولة ومبادئها الديموقراطية ووحدتها ورفاهية الأفراد بها محفوظة وفي تطور مستمر .
- يعرف الأمن القومي بأنه الحالة التي توفر درجات مقبولة من الإحساس بالأمان والطمأنينة باتباع سياسات تريد الدولة من ورائها الحفاظ علي كيانها وسلامتها ضد أي نوع من التهديدات داخلية كانت أ وخارجية (العيسوي ، ٢٠٠٠)

التنمية الاقتصادية :

- أن التنمية الاقتصادية هي تقدم للمجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية جديدة أفضل ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل٠

- وبصفة عامة هي العملية التي من خلالها نحاول زيادة متوسط نصيب الفرد من إجمال الناتج القومي خلال فترة زمنية محددة وذلك من خلال رفع متوسط إنتاجية الفرد واستخدام الموارد المتاحة لزيادة الإنتاج خلال تلك الفترة .(ابراهيم ، ٢٠١٢)

رؤية مصر ٢٠٣٠:

مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تسعى مصر لتحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠م لإحداث التنمية المستدامة في المجتمع المصري من خلال اقتصاد تنافسي ومتوازن ومتنوع يعتمد على الابتكار والمعرفة، قائم علي العدالة والاندماج الاجتماعي والمشاركة ذات نظام أيكولوجي متزن ومتنوع يستثمر عبقرية المكان، والارتقاء بجودة وحياة المصريين (الموقع الرسمي لرئاسة مجلس الوزراء المصري، استراتيجية التنمية المستدامة، رؤية٢٠٣٠م،٢٠١٨).

منهج الدراسة

في ضوء مشكلة البحث وسعياً نحو تحقيق أهدافه واختبار فروض البحث اعتمد الباحث على كل من المنهج الاستقرائي والاستنباطي، وذلك على النحو الأتي:

١- المنهج الاستنباطى : قام الباحث بدراسة وتحليل ما ورد بالدراسات العربية والأجنبية المرتبطة بمتغيرات البحث، وكذلك التقارير والإصدارات المتعلقة بالمؤسسات الدولية والجهات والوكالات المحلية المعنية برصد واقع سياسات الأمن القومي ودورها في تعزيز النمو الاقتصادى.

٢- المنهج الاستقرائى : وفقا لهذا المنهج ، حرص الباحث على استخلاص أهم أوجه هذه العلاقة مع تقديم توصيات لتعزيز أهمية سياسات الأمن القومى وأثرها على التنمية الاقتصادية في مصر.

هيكل الدراسة :

تكون هيكل الدراسة من المحاور التالية :

- المحور الأول :مفهوم الأمن القومي وأبعاده ومحدداته
- المحور الثاني : التنمية الاقتصادية في مصر
- المحور الثالث : سياسات الأمن القومي لدعم التنمية الاقتصادية
- المحور الرابع : خاتمة الدراسة ونتائجها وتوصياتها

المحور الأول : :مفهوم الأمن القومي ومحدداته

تستهدف أي دولة حماية أمنها وذلك رغبة في تحقيق الاستقرار والتنمية وبالتالي فإنها تعمل جاهدة من خلال مؤسساتها على أن تحمي كافة مقدراتها من أجل تحقيق ذلك الهدف ، وهذا ما يمكن أن يطلق عليه الأمن القومي لأي دولة كونه يشكل الأساس للدولة كافة وفي حال الاعتداء عليه فإنه يهدد عملية التنمية والاستقرار ، ولأن هذا المصطلح يعد غامضا على نحو ما ، فإن هدف الباحث في هذا الموضع أن يكشف الغموض عنه وذلك من خلال التطرق له من كافة جوانبه ورصد حيثياته ومدى ارتباطه بالتنمية الاقتصادية لأي دولة ، ومن ثم بالإسقاط على الأمن القومي المصري وذلك من أجل رصد محدداته ومهدداته كذلك .

أولاً : مفهوم الأمن القومي :

تشير كلمة " الأمن " إلى السلام والأمن والاستقرار ناهيك عن عوامل واشتراطات سلامة ورفاهية المجتمع والتي يتعين أن تتسم بالاستمرارية والاستدامة ، ولضمان تحقيق هذا الهدف يتعين أن يتم تلافي كافة المخاطر والمهددات التي قد تعرقل عملية تحقيقه ، وفي منحى آخر يعد مفهوم الأمن هو مطلب جماعي لكافة الأفراد والمجتمعات وعلى أساسه تتشكل أهداف وخطط المجتمعات والأنظمة الحاكمة لها ، أسفل هذا البند تسير الاستراتيجيات الخاصة بالدول وخاصة المرتبط منها بسياستها الخارجية وخاصة أن الأمم والشعوب تميل نحو الاستقرار والأمن بعيدا عن الاضطرابات ، ويعد الأمن من متطلبات الشعوب بل ومتقدما عن أغلب الاحتياجات وخاصة أنه لا يمكن تأمين حياة كريمة للفرد من دون تواجد البيئة الآمنة والمستقرة لتحقيق ذلك . (مقلد ، ١٩٩٨)

وقد جاء استخدام مفهوم الأمن القومي عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية ، كما أن الحقبة التي شهدت الحرب الباردة بين القطبين العسكريين الشرقي والغربي جاءت لتشهد على المحاولات الجادة لصياغة المقاربات النظرية بشأن هذا المصطلح ، وعلى هذا الإطار تعددت المحاولات لوضع تعريف لهذا المصطلح فمنها من اقتصر تعريفه على الجانب العسكري فقط وآخرين تطرقوا له من مختلف الجوانب ولعل من أبرزها ؛ تعريف " والتر ليبمان " الذي يرى أن الأمة الآمنة التي لا تتعرض لمخاطر تهدد بالتضحية بالمقدرات والقيم الأساسية للمجتمع وهو الأمر الذي يتحقق من خلال الدخول في الحروب والانتصار بها من أجل ضمان عدم تهديد المجتمع وأمنه ، كما اعتبره هانز مرجانثو " بأنه يساهم في حماية الوحدة الوطنية للإقليم ومؤسساته. (ماير وأخرون ، ١٩٩٩)

كما عرفه " أمين هويدي " بأنه كافة الإجراءات التي تتخذها الدولة من أجل أن تحافظ على كيانها وتؤمن استمرار مصالحها القومية حاضرا والتخطيط لاستمراريتها مستقبلا كما عرفه علي الدين هلال " باعتباره تامين كيان الدولة ضد المخاطر التي تحيط بها داخليا وخارجيا هذا بالإضافة لسبل تأمين مصالحها ، وعليه يمكن تعريف الأمن القومي باعتباره مجموعة البرامج والسياسات بل والإجراءات التي تنتهجها الدولة من أجل تأمين مصالحها في الداخل والخارج وذلك بغية تحقيق الطموحات والأهداف وذلك من أجل مجتمع مستقر وأمن بعيدا عن الاضطرابات والصراعات كما أنها تتضمن كذلك التدابير المتخذة من أجل الدفاع عن الدولة ضد أي مخاطر قد تتعرض لها بل والتصدي لها كذلك .(ربيع ، ٢٠٠٥)

ومما سبق يمكن الإشارة إلى مفهوم الأمن القومي باعتباره كافة الوسائل والمنهجيات التي تتبعها الدولة من أجل تأمين وحماية مصالح الدولة على صعيد الداخل أو حتى خارج حدود الدولة بما يتطلبه ذلك من تطويع مختلف الهياكل والمؤسسات بها مع الإمكانيات والمقدرات المتاحة من أجل ذلك الهدف .

ثانياً : أبعاد الأمن القومي ودورها فى دعم التنمية الاقتصادية :

عند تناول مفهوم الأمن القومي اتضح أنه يشمل تأمين وحماية كافة مصالح الدولة سواء كانت عسكرية أو غير عسكرية ، لذا يمكن تقسيم أبعاد الأمن القومي إلى خمسة أبعاد ؛ البعد العسكري ، الاقتصادي ، الاجتماعي ، الثقافي ، وأخيرا البعد السياسي كما هو مبين على النحو التالي :

١- البعد العسكري :

من أجل أن تحمي الدولة حدودها ومصالحها الداخلية والخارجية يتعين أن يتوفر بعد عسكري غاية في القوة بما يتضمنه من بناء القدرة العسكرية للدولة وذلك لتحقيق التوازن الاستراتيجي العسكري من خلال التوازن بين المقدرات العسكرية وأفراد القوات المسلحة وحتى على صعيد الاتفاقيات العسكرية التي تستهدف التحالفات العسكرية أو حتى أنظمة الدفاع المشتركة ، ناهيك عن القدرة والكفاءة التي يتعين أن تتوافر بين القوات المسلحة بالإضافة لدرجة الاستعداد التي تتطلب أن تكون في أقصى قدرة لها وذلك لمجابهة أي مخاطر قد تطرأ فجأة وتهدد أمن أي دولة ، كما سبق أن أشار الباحث أن القوة العسكرية هي أداة فعالة من أدوات السياسة الخارجية للدولة لأنها تضمن لها الفاعلية الدولية وتيسر من عملية تحقيق البرامج والطموحات الخاصة بأي دولة . (وهبان ، ٢٠٠٣)

البعد السياسي :

يتضمن هذا البعد النظام السياسي للدولة بما يشمله ذلك من تحديد هوية الأنظمة السياسية والسياسات التي تعمل من خلالها الدولة ناهيك عن التحالفات السياسية وحتى التنظيم الدولي وما إلى ذلك ، كما أنه ينقسم بدوره إلى بعدين أولهما داخلي يتطرق من خلاله إلى رصد التماسك الداخلي اجتماعيا وثقافيا وحتى على الصعيد السياسي بين مختلف النخب ، ثانيهما البعد الخارجي والذي يتضمن النظر إلى توازنات القوى وخاصة في ظل تضارب المصالح بين الدول وسعي كل دولة لأن تحقق مصالحها على حساب أمن واستقرار الشعوب الأخرى وذلك من خلال مطامعها وما إلى ذلك.(مصلح ، ١٩٩٩)

٢ – البعد الاقتصادي :

يشمل هذا البعد كل ما يرتبط بالجانب الاقتصادي والهدف من عملية التنمية لتحقيق الرفاهية وتأمين الحياة الكريمة لأفراد الدولة وذلك من خلال الرسائل الاقتصادية والتكنولوجية المتباينة والتي تستهدف التبادل التجاري والسلعي وذلك من أجل تحريك المؤشرات الاقتصادية هذا بالإضافة إلى اتفاقيات التبادل المشتركة بين الدول بما تتضمنه من انتقال لمحركات رؤوس الأموال والسلع بالإضافة لانتقال التكنولوجيا المرتبطة بعمليات التصنيع.

٣ – البعد الاجتماعي والثقافي :

يشمل هذا البعد التطرق إلى الجوانب الاجتماعية والتي تستهدف عملية تنمية الشعور بالولاء والانتماء للوطن ، هذا بالإضافة إلى عملية احتواء الاختلافات والتباينات العرقية والاثنية ، ناهيك عن عمليات الإحصاء وذلك من أجل أن يتم رصد كافة الطبقات والفروق المجتمعية وذلك من أجل برامج التضامن الاجتماعي التي تستهدف حماية الأفراد التي تقع في دائرة الفقر وذلك من أجل تحقيق التوازن المجتمعي وذلك استهدافا لتحقيق الرفاهية والاستقرار للأفراد والشعوب وتقليل المعاناة الاجتماعية قدر الإمكان ، أما عن البعد الثقافي ، يأتي هذا البعد ليصب اهتمامه على الإنسان وحتمية نقل مهاراته وتنمية وعيه المجتمعي هذا بالإضافة إلى العمل على نشر ثقافة وحضارة الدولة داخليا وخارجيا وذلك كأحد أدوات القوة الناعمة.

٤ – البعد البيئي :

يستهدف حماية البيئة من مخاطر التلوث وما قد يسببه من تهديدات جمة للحياة سواء للإنسان أو حتى كمهدد لانقراض السلالات الحيوانية النادرة ، هذا بالإضافة إلى تلاقي الانبعاثات الضارة والنفايات السامة الناتجة عن عمليات التصنيع والتنقيب عن المواد البترولية ، وأخيرا المسئولية الكاملة لخلق بيئة

صحية متكاملة غير ملوثة تلاقيا للأمراض المهددة لحياة الإنسان والتي قد تنتهي بأوبئة تهدد بانقراض نسله .(هيجوت ، ٢٠٠٥)

ثالثاً : محددات ومهددات الأمن القومي المصري :

بعد التطرق من خلال ما سبق إلى مفهوم الأمن القومي وأبعاده ، يأتي هذا البند للإسقاط على الأمن القومي المصري كموضع للتحليل من خلال رصد محدداته بالإضافة الى مهدداته.(شفيق ، ٢٠٠٠)

أ) محددات الأمن القومي المصري

في البداية تجدر الإشارة إلى أن محددات الأمن القومي تقسم بصفة عامة إلى محددات داخلية وأخرى خارجية ، وبالإسقاط على الداخلية يتضح أنها تشمل البيئة الداخلية وما تشتمل بداخلها كالنظام الاجتماعي في الدولة بالإضافة إلى النظام والهيكل السياسي للدولة ، ناهيك عن المقدرات الاقتصادية والثقافية والتاريخية بالإضافة لتكوين الدولة الجغرافي ، أما عن المحددات الخارجية فتتمثل في البيئة الدولية والإقليمية وما يصدر عنها ، كما أنها تعني من جانب آخر انعكاس واتساق الدولة مع محيطها الداخلي ومدى تفاعلها مع مكوناته فينعكس بالضرورة على ارتباطها بالبيئة الخارجية.

أما عن المحددات الداخلية للأمن القومي المصري فيمكن رصدها من خلال مايلي :

١) المحدد أو العنصر الجيوبوليتكي أي المرتبط بالعنصر الجغرافي للدولة من المساحة والموقع والإطلالة على المحيطات والبحار ، وبالنظر على موقع مصر يتضح أنها تتوسط العالم – حيث أنها تقع في قارة إفريقيا فتلك حلقة الوصل بين الدول الإفريقية وقارات العالم الأخرى ، يحدها من الشرق البحر الأحمر ومن الغرب الحدود البرية بطول الدولة مع الدولة الليبية ، أما عن الشمال فتطل على البحر الأبيض المتوسط ، ومن الجنوب تقع على حدود مشتركة مع دولة السودان ، ناهيك عن كونها دولة ممر للتجارة العالمية حيث تقع بداخل حدودها المائية قناة السويس التي تعد من أهم الممرات المائية العالمية وخاصة في إطار التجارة العالمية وما إلى ذلك ، وبالتالي فإن مصر ليست دولة منعزلة أو حبيسة فتمتلك منافذ بحرية وممرات مائية تميز موقعها وتميزها بعمق استراتيجي غاية الأهمية .(السمان ، ٢٠٠٩)

٢) فيما يتعلق بالقوة البشرية التي تمتلكها مصر فإنها تحتفظ بمعدلات سكانية غاية في الضخامة إذا ما قورنت بحجم الدولة أو حتى قورنت بالدول المجاورة والمناظرة لها ، فتلك القوة البشرية

يمكن تمثل قوة ضاربة للدولة وخاصة إذا ما تم استغلالها من أجل تحقيق التنمية في شتى مجالاتها .

٣) طبيعة النظام الاجتماعي المصري فيتضح أن التركيب الخاص بالشعب المصري فريد من نوعه كونه يضم العديد من الاختلافات والتباينات ولكن يتسع ليشمل الجميع ، فتركيبة أفراده فريده بحيث لا تتواجد المشكلات العرقية ولا حتى الإثنية حتى على صعيد الاختلافات الدينية فلا توجد إضرابات او حتى قلاقل ، فما يجمع هذا الشعب أو هذه القوة أكثر وأقوى وأهم مما قد يفرقها .

٤) المحدد السياسي فيمكن الإشارة إلى السياسات الداخلية والخارجية التي تنتهجها الدولة لتحسين حالات مواطنيها وتحقيق التنمية ، ناهيك عن سياساتها الخارجية تجاه دول العالم والتي تتسم بالنشاط والفاعلية في أغلب الملفات التي تعرض أساسها .

٥) المحدد العسكري ؛ فتمتلك مصر قوة عسكرية كبيرة كما أنها تصنف عالميا من ضمن أقوى جيوش العالم في العديد من الكتائب أو القطاعات فقوام تلك القوة ما تتضمنه من عتاد عسكري جيد وتعبئة للقوات وبرامج تدريبية في أحدث مستوياتها وتسليح مواكب لمتطلبات العصر وتدريبات عسكرية مشتركة . (العواملة ، ٢٠١٠)

٦) عن المحددات الثقافية والتاريخية ، فيمكن الإشارة إلى الحضارة المصرية القديمة التي تعبر عن عبقرية الإنسان المصري القديم في البناء والتعمير والتنمية وتلك الحضارة موضع للتعلم من قبل المحيطين من أجل رصد الدقة والعبقرية في البناء والتعمير.

٧) المحدد الاقتصادي ؛ ويشمل هذا الموضع مدى امتلاك مصر لمقومات التنمية الاقتصادية والتجارية والتي تتراوح ما بين امتلاك المواد الخام واستغلال الطاقات والإمكانيات المتاحة من أجل الاستفادة منها بقدر الإمكان لرفع معدلات الإنتاج ، ولعل من أبرز الشواهد على الاقتصاد المصري المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي الذي أشار إلى أن مصر تسري على خطى التنمية والتقدم الاقتصادي وخاصة في ظل الإصلاحات الهيكلية التي اعتمدتها في مختلف القطاعات وخططها لتنمية محدودي الدخل (نعمة ،٢٠١٨)

أما عن المحددات الخارجية فتتمحور في البيئة الدولية التي تنتمي لها الدولة المصرية بما تتضمنه من أفعال أو تفاعلات بين مختلف القوى وما يترتب على تلك التفاعلات ، هذا بالإضافة إلى مدى تفاعل مصر مع ظروف تلك البيئة ومواكبة تطورها وكيفية الحفاظ على توازن المصالح في ظل هذا

النظام الدولي الذي يتسم بالقابلية للتغير والتطور باستمرار ، لذا فمدى تأقلم وتكيف الدولة المصرية مع تلك الظروف يعد بمثابة محدد من محددات الأمن القومي المصري .

ب) مهددات الأمن القومي المصري :

يمكن استعراض مهددات الامن القومي عامة ، فيمكن تقسيم تلك المهددات إلى مهددات جوهرية ، وثانوية وذلك من حيث التأثير ، مهددات مباشرة وغير مباشرة من حيث المصدر ، مهددات خارجية وداخلية التي ترتبط بأبعاد الأمن القومي ، حيث يتم رصدها وفقا لدرجة التهديد المباشر وغير المباشر هذا بالإضافة إلى تأثيرها الجوهري أو الثانوي ، ويمكن توضيحها على النحو الآتي:

١- المهددات المباشر الجوهرية :

توجد عدة ملفات شائكة تمثل تهديد مباشر وجوهري ، ولعل من أبرزها ملف الإرهاب ، ملف الحدود الشرقية والغربية والجنوبية ، ملف المياه وتحديدا أزمة سد النهضة ، الملف الإسرائيلي ، وسيلي تناولها على النحو الآتي:

- ملف الإرهاب ؛ أحد أهم مهددات الأمن القومي المصري إن لم تكن الأهم وذلك كونها تهدد كيان الدولة وتواجدها وخاصة في استهدافه جزء غالي وعزيز على الدولة المصرية شبه جزيرة سيناء ، حيث تسبب هذا الملف في فقدان العديد من أبناء الوطن دفاعا عن الأرض والعرض والأهل ، وبالتالي هي مهدد مباشر وجوهري كونه يهدد حياة وأمن واستقرار الآخرين وخاصة أن تلك الظاهرة منتشرة في الجوار الإقليمي للدولة وفي منطقة الحزام الأمني الإقليمي وتسببت في انهيار دول بعينها. (عبد الحميد ، ٢٠١٧)
- ملف المياه : يجدر الإشارة أولاً إلى أن حصة مصر من مياه ٥٥.٥ مليار متر مكعب وذلك منذ عام ١٩٥٩ م ، والتي لم تتغير منذ ذلك الحين على الرغم من أن حجم السكان تزايد عن تلك الحقبة أربعة أضعاف إلا أنها ثابتة ولم تتغير ، ويعتبر ملف المياه من أهم مهددات الأمن القومي المصري وخاصة أنه يرتبط بشريان حياة المصريين وحق أصيل لا يمكن التنازل عنه أو حتى الانتقاص منه. (رجب ، ٢٠١٤)
- ملف الحدود وتحديدا الحدود الغربية والجنوبية ، من المهددات الجوهرية للأمن القومي كونها تتعلق بنطاق الأمن الإقليمي والأمن الداخلي كذلك الأمر لأنه يرتبط بمناطق سيادة الدولة وتعنى الحدود الفاصلة بينها وبين دول الجوار ، ولعل ما يسبب المخاطر للدولة المصرية الحدود الغربية التي تجمعها بالدولة الليبية وخاصة في ظل حالة عدم الاستقرار التي تمر بها تلك الدولة وما قد ينعكس

على الدولة المصرية بالعديد من المخاطر ، كما أن منطقة حلايب وشلاتين هي منطقة حساسة للغاية في ظل المطامع السودانية بضمها للجانب السوداني وبالتالي إن السيطرة علي الحدود بمثابة تحد من أجلالتصدي لهذه المخاطر .

- الملف الإسرائيلي؛ على الرغم من أن العدو الإسرائيلي هو بمثابة عدو تاريخي وتقليدي من حقب القرن الماضي ومازال إلى هذا اليوم الا أنه بطبيعة البيئة الدولية والإقليمية وبتغيراتها وظروفها المتباينة التي أعادت ترتيب أولويات الأمن القومي المصري ، الا أنه لا يمكن إغفال أن الكيان الصهيوني هو بمثابة المهدد الأول للأمن القومي المصري وخاصة لمطامعه بالسيطرة على بقاع تلك الدولة وتحديدا سيناء .(عبدالله ، ٢٠١١)

٢- <u>المهددات غير المباشرة ، الثانوية :</u>

ولعل من أبرزها على صعيد الداخلي

١- التيارات الإسلامية التي طالما وتسعى كي تحقق مصالحها وأهدافها بغض النظر عما تسببه من اضطرابات في الداخل وما يجعل هذا الملف مهددا للأمن القومي كونه يهدد نسيج المجتمع ويهدد بانقسامات داخلية وخاصة أن تلك التيارات تجد من يؤيدها ويدعم أيدولوجياتها ومخططاتها ، وخاصة في ظل تصاعد معدلات الفساد التي تهدد الداخل وخاصة عمليات التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية حيث أنها تهدد اهداف وطموحات الدولة

٢- خلل المنظومة الاجتماعية تعتبر من المهددات غير المباشرة للأمن القومي المصري وخاصة في ظل انعدام التوازن بين طبقات المجتمع وتأكل الطبقة المتوسطة التي تعتبر حلقة الوصل بين الطبقة الأرستقراطية والطبقة الكادحة أو الفقيرة وهو ما يؤدي إلى تواجد هوة في المجتمع قد تسبب خلل يعرقل مسيرة الدولة في تحقيق برامجها وأهدافها.

٣- الإخفاق في تحقيق التنمية البشرية التي تستهدف تنمية الإنسان التي تعد الركيزة الأساسية للأمن القومي المصري ، وبالتالي تلك المهددات غير المباشرة تعد من صميم مهددات البيئة الداخلية أي نطاق الأمن الداخلي .(المشاط ، ٢٠١٢)

رابعاً : سياسات الأمن القومي ودعمها للتنمية الاقتصادية :

تعد سياسة الدولة من أجل الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري وتحسين مستوى معيشته تتمثل فى السياسات الفرعية التى قامت بها الدولة فى الحد من الفقر بجميع أشكاله والقضاء على الجوع، وتوفير

منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية، وتعزيز الإتاحة وتحسين جودة وتنافسية التعليم وتتحقق تلك السياسة من خلال العديد من المبادرات التى قامت به الدولة أهمها مايلي :

أ- سياسة الدولة من أجل الارتقاء بجودة حياة المواطن المصري

١. المبادرات التي تم إطلاقها بهدف الحد من الفقر بجميع أشكاله والقضاء على الجوع والتي ساعدت على مواجهة التداعيات مثل مبادرة "حياة كريمة" لتحسين مستوى المعيشة وتوفير فرص عمل بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة فى المناطق الأكثر احتياجًا.

٢. المبادرات التى تم استحداثها لمواجهة الفقر بجميع أشكاله والقضاء على الجوع مثل إطلاق مبادرة "نتشارك هنعدى الأزمة" من قبل صندوق تحيا مصر لدعم العمالة غير المنتظمة.

٣. المبادرات التي تم إطلاقها بهدف توفير منظومة متكاملة للحماية الاجتماعية مثل برنامج تكافل وكرامة للتحويلات النقدية المشروطة للأسر الفقيرة والأكثر احتياجًا وكفالة حقوق أطفالها الصحية والتعليمية ، ومنحة العمالة غير المنتظمة،مد وقف قانون ضريبة الأطيان الزراعية لمدة عامين، توفير السيولة النقدية اللازمة للهيئات السلعية للوفاء بالتزاماتها.

٤. المبادرات التي تم إطلاقها قبل الأزمة بهدف تعزيز الإتاحة وتحسين جودة وتنافسية التعليم مثل التحول الرقمى فى قطاع التعليم وتطويره والذى ساعد فى استخدام أنماط التعليم عن بعد للتغلب على تعليق الدراسة بالمدارس والجامعات، وأدى ذلك لإمكانية التخفيف من التداعيات السلبية على القطاع وأداء الامتحانات الكترونيًا

٥. المبادرات التى تم استحداثها بهدف ضمان جودة الخدمات الصحية المقدمة من خلال توفير مبالغ نقدية عاجلة لوزارة الصحة والسكان لتوفير احتياجاتها الأساسية ، وتحسين الأوضاع المالية للأطباء وأطقم التريض وصرف مكافآت تشجيعية للعاملين بالحجر الصحى ومستشفيات العزل.

٦. المبادرات التى تم استحداثها لمواجهة تداعيات الأزمة بهدف تعزيز الإتاحة وتحسين جودة الخدمات الأساسية (المياه والصرف الصحى، الكهرباء، إدارة المخلفات، المواصلات، والإسكان) وتوفير السيولة النقدية اللازمة للهيئات الخدمية للوفاء بالتزامتها. وزيادة عربات قطارات السكك الحديد وخطوط المترو فى أوقات الذروة.

٧. المبادرات التي تم إطلاقها قبل الأزمة بهدف تطوير البنية التحتية الرقمية والتي ساعدت على مواجهة التداعيات من خلال التحول الرقمى الذى ساعد على نشر الوعى بين المواطنين وتلبية

احتياجاتهم من خلال التسوق عبر الانترنت و تبادل المعلومات والعمل عن بعد وتطوير شبكات الاتصالات الأرضية والانترنت خلال ٢٠١٩ ورفع كفاءة الانترنت ومضاعفة السرعات مما ساهم فى صمود الشبكات واستيعابها للأحمال والضغوط.

ب- سياسة الدولة من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية واقتصاد تنافسى ومتنوع

تتمثل سياسة تحقيق نمو اقتصادى مرتفع، احتوائي ومستدام، رفع درجة مرونة وتنافسية الاقتصاد، وزيادة معدلات التشغيل وفرص العمل اللائقة، وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز ثقافة ريادة الأعمال، تحقيق الشمول المالى، إدماج البعد البيئى والاجتماعى فى التنمية الاقتصادية، تحقيق الاستدامة المالية، التحول نحو الاقتصاد الرقمى ومستدام والاقتصاد القائم على المعرفةيأتي ذلك من خلال مايلي :

١. المبادرات التى تم إطلاقها بهدف تحقيق نمو اقتصادى مرتفع، احتوائى ومستدام من خلال برنامج الإصلاح الاقتصادى المصرى والذى ساعد فى جعل الاقتصاد مبنى على أسس سليمة وقوية؛ مما يوفر للدولة إمكانية مساعدة عدد من القطاعات فى فترات الأزمات ومنحهم القدرة على التعافى بشكل أسرع من التأثيرات السلبية.
٢. مبادرة لتقديم الاستشارات القانونية مجانًا للشركات والعاملين فى السوق واقتراح البدائل الاقتصادية دون الإخلال بحرية المنافسة ومواجهة أى احتكارات.
٣. خفض سعر الفائدة بواقع ٣٠٠ نقطة أساس مما يساهم فى دعم النشاط الاقتصادى بكافة قطاعاته.
٤. خفض سعر الفائدة لعدد من مبادرات القطاع الخاص الصناعى، ودعم إحلال وتجديد الفنادق والإقامة وأساطيل النقل السياحى، والتمويل العقارى لمتوسطى الدخل بهدف تعزيز نشاط القطاع الخاص، والقطاع السياحى، والمتعثرين.
٥. تخصيص مبلغ مالى لدعم البورصة المصرية للمساهمة فى انتعاش السوق، وإقرار نظام جديد لضريبة "كسب العمل بشكل تصاعدى وتحسين الشرائح الضريبية لصالح أكبر جزء من المجتمع، ويخدم الطبقة المتوسطة.
٦. المبادرات التى تم إطلاقها بهدف تحقيق الاستدامة المالية من خلال توفير مخصص مالى صافى المبادرات دعم قطاعات الصحة والتعليم والتضامن الاجتماعى فى موازنة العام المالى المقبل.

٧. المبادرات التى تم استحداثها لمواجهة تداعيات الأزمة بهدف تحقيق الشمول المالي وإصدار شهادتى "ابن مصر" و"الشهادة البلاتينية السنوية" لمراعاة البعد الاجتماعى للفئات التى تعتمد على العائد من تلك الشهادات. وإصدار المحافظ الإلكترونية والبطاقات المدفوعة مقدما مجانًا.

٨. المبادرات التى تم استحداثها لمواجهة تداعيات الأزمة بهدف تحقيق التحول نحو الاقتصاد الرقمى والاقتصاد القائم على المعرفة من خلال تقديم العديد من رواد الأعمال والشركات الناشئة حلول ابتكارية للمساهمة فى الحد من انتشار فيروس كورونا.

خامساً مقومات تحقيق الأمن القومي لتحقيق التنمية الاقتصادية في مصر في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠:

أ- المقومات الإستراتيجية

ويتمثل في الموقع الجغرافي للدولة وأهميته، ومساحة الدولة وعدد سكانها و مواردها الطبيعية وقربها أو بعدها عن منافذ الملاحة العالمية ، ومدى صلاحيتها للاستغلال في الأنشطة الاقتصادية، وكذلك نوعية الصناعات الموجودة ومدى تركيزها أو انتشارها، ووسائل الاتصال بين المناطق المختلفة للدولة.

ب- المقومات السياسية

وتتمثل في الحفاظ علي كيان الدولة ووحدتها، وذلك من خلال تنظيم وإدارة مؤسسات الدولة ومواردها المختلفة ويمل هذا المقوم جانبين

١. **الجانب الداخلي:** ويتمثل في النظام السياسي ومدى قدرته على حل المشكلات الداخلية للدولة ، وحسن استغلال الطاقات والموارد الاقتصادية والبشرية الازمة لتحقيق أهداف المجتمع.

٢. **الجانب الخارجي:** ويتمثل في سياسات الدول المجاورة والكبرى وأهدافها تجاه الدولة، وكذلك درجة تأثير الدولة في المجتمع الدولي، وقدرتها على تحقيق مصالحها، والحفاظ على سيادتها وأمنها القومي دون خضوعها الي ضغوط خارجية.

ج- المقومات الاقتصادية :

وتمثل المقومات الاقتصادية عنصراً أساسياً في معادلة الأمن القومي لأي دولة، فلا يمكن أن يتحقق الأمن القومي الا في ظل اقتصاد قوى يترتب عليه استقرار داخلي من خلال التنمية، واستقلال خارجي بعيدا عن التبعية. وتتمثل المقومات الاقتصادية للدولة في نشاطها الاقتصادي، وحجم القوى البشرية

المؤهلة والمدربة القادرة على العمل، وتوجد ثلاثة أنواع من الموارد الاقتصادية التي تؤثر على مستوى الأمن القومي.

٣. الموارد الغذائية:لا توجد دولة في العالم تحقق اكتفاء ذاتي من الموارد الغذائية وبالتالي لايوجد أمن غذائي كامل، ومن ثم فإن كل دول العالم تعتمد بدرجة أو بأخرى على استيراد المواد الغذائية غير المتوفرة لديها، وهو عامل له اعتباره بصدد الأمن القومي لأي دولة.

٤. الموارد المعدنية: أيضاً لا توجد دولة تمتلك الاكتفاء الذاتي من الموارد الطبيعية. وتستحوذ موارد الطاقة على أهمية خاصة بصدد سياسة الأمن القومي، ثم تأتي الموارد الإستراتيجية في المرتبة الثانية خصوصاً في فترات الحرب..

٥. الموارد الصناعية: يعتبر النمو الصناعي للدولة عاملا مؤثرا في قوتها ولا يمكن لأي سياسة دفاعية كانت أم هجومية أن تكون ذات أثر فعال ما لم تساندها القدرة على تصنيع آلات الحرب.

د- <u>المقومات الاجتماعية والثقافية :</u>

يتمثل المقوم الاجتماعي في الحد من الجريمة والانحراف، وإشباع حاجات الأفراد المادية شرطاً ضرورياً لتحقيق أبعاد الأمن القومي الأخرى. فالمواطن عندما يشعر بالأمن الاجتماعي فى حياته وحياة أسرته ، سيكون رأيه ومواقفه واتجاهاته من أفضل الأسلحة لحماية وضمان الأمن القومي بأبعاده المختلفة؛ حيث تنمو لديه مفاهيم الانتماء وتحمل المسؤولية التي تعد من أهم مكونات الأمن القومي في المجتمع (القش،٢٠١٣)

١- <u>المقومات العسكرية :</u>

تعد المقومات العسكرية أحد الركائز الأساسية لتحقيق الأمن القومي للدولة، لأنه مهما توافرت المقومات السابقة للدولة ولم تتوفر القوة العسكرية، فلن تستطيع الدفاع عن أمنها وسيادتها، وقد تتعرض لمخاطر وتهديدات تؤدي إلى انهيار أو سيطرة قوى خارجية عليها؛ ولذا فإن تحقيق الأمن القومي يتطلب وجود قوة عسكرية قادرة على الدفاع عن أراضي الدولة ومكتسباتها ضد الاعتداءات الخارجية، وحمايتها من التهديدات الداخلية، والحفاظ على سيادتها واستقلالها، وتتمثل المقومات العسكرية في حجم القوات المسلحة بالدولة ومعداتها وحجم تسليحها.

المحور الثاني : التنمية الاقتصادية في مصر :

أولاً : مفهوم التنمية الاقتصادية :

اختلفت تعريفات التنمية الاقتصادية ، إلا أن جميعها أفادت أن التنمية الاقتصادية تشمل كافة جوانب الحياة في الدولة ، فقد عرف كيندلبيرجر Kindleberger التنمية الاقتصادية بأنها :" الزيادة التي تطرأ علي الناتج القومي في فترة معينة مع ضرورة توفير تغيرات تكنولوجية وفنية وتنظيمية في المؤسسات الانتاجية القائمة أو التي ينتظر انشاؤها " ، كما عرفها الفقيه كينز Keynes بأنها : " زيادة حجم التوظيف واستيعاب مزيد من العمال العاطلين عن العمل ، مما يؤدي إلي زيادة نفاق هؤلاء العمال علي الاستهلاك وبالتالي تشجيع المشروعات علي زيادة استثماراتها في المجتمع مما يزيد من الدخل القومي " .

ويمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها : سياسات وإجراءات وتدابير متعددة ، الهدف منها تغيير بنيان وهيكل الاقتصاد الوطني ، تهدف إلى تحقيق زيادة سريعة ودائمة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي عبر فترة من الزمان ، بحيث يستفيد منها الغالبية العظمي من أفراد المجتمع.

ويري الدكتور مدحت العقاد أن التنمية الاقتصادية هي: " العملية التي تستخدمها الدولة غير المستكملة النمو في استغلال مواردها الاقتصادية الحقيقية بهدف زيادة دخلها القومي الحقيقي وبالتالي زيادة متوسط نصيب الفرد منه".

يتضح لنا مما تقدم أن التنمية الاقتصادية تهدف إلى الارتقاء بالحياة العامة للبشر في جميع مجالاتها ، ورفع مستوي الدخل والاحوال المعيشية للمواطن ، وذلك عن طريق احداث نمو اقتصادي والتطوير الهيكلي للاقتصاد ورفع نسب الانتاج . (النمر ، ٢٠٠٤)

وبناء على ما سبق تتضح لنا أبعاد التنمية الاقتصادية والتي تتمثل في :

- ان التغير في النشاط الاقتصادي لابد وان يكون بالزيادة .
- ضمان تحقيق نمو دائم من خلال تجدد موارد الدولة بدلاً من استنزافها..
- تحقيق التوازن بين كافة القطاعات الاقتصادية في الدولة وكافة الاقاليم الجغرافية .
- تحقيق قدر أكبر من العدالة بين افراد الدولة .
- تلبية حاجات السواد الأعظم من افراد الدولة .

ثانياً : متطلبات وأهداف التنمية الاقتصادية

لإحداث عملية التنمية الاقتصادية في دولة ما لابد أولاً من وجود مقومات أساسية حتي يتحقق لها الأهداف المرجوة منها ، ويمكن تلخيصها على النحو التالي :

أ) متطلبات التنمية الاقتصادية:

هناك عناصر يجب توافرها عند مباشرة عملية التنمية الاقتصادية ، سواء أكانت قصيرة أم طويلة المدي ، وهذه العناصر سوف تلازم مخططي ومنفذي العملية التنموية باستمرار وهي :

١- الموارد الطبيعية Natural resources :

يعد هذا العنصر مساعداً لعملية الانتاج حيث أن هناك من الدول التي لا تمتلك الموارد والثروات الطبيعية إلا أنها ذات اقتصاد عملاق مثل اليابان مثلا ، بينما معظم الدول العربية تضم كميات هائلة من الثروات الطبيعية إلا أنها مازالت نامية.

إن وفرة الموارد الطبيعية وتنوعها وكيفية استخدامها تعد أهم العناصر المحددة لعملية التنمية الاقتصادية ، والمقصود بالمورد : هو كل ما يقوم به الإنسان بإدراكه وتقييم منفعته كالبيئة ، وإعداده للدخول في دائرة الاستغلال الاقتصادي بغرض إشباع حاجة معينة أو مطلب معين ، ويجب توافر شرطين في الموارد هما :

- أن توجد المعرفة والمهارة الفنية التي تسمح باستخراجه واستخدامه .
- أن يوجد طلب على المورد ذاته أو على الخدمات التي ينتجها .

أما في حال عدم توافر أحد الشرطين ، فإن الشيء المادي لا تكون له قيمة كمورد ، حيث أن قدرة الانسان ومهارته وحاجته هي التي تحمل لشيء معين دون آخر قيمة ، وليس مجرد الوجود المادي لهذا الشيء . (عتلم ، ٢٠١٤)

٢- الموارد البشرية Human Resuorces : Tor

إن سكان الدولة يمتلكون المصدر الرئيسي للقوة العاملة ، والتي تعتبر الجزء المنتج من السكان الذي لا ينتج لاستهلاكه وإشباع حاجاته فحسب ، وإنما أيضا لاستهلاك واشباع حاجات الفئات الأخرى من السكان غير المنتجين ، وبذلك يعتبر الانسان من أكثر عوامل الانتاج أهمية علي الاطلاق ، فهو المنتج للسلع والخدمات وأيضا هو المستهلك ، وبالتالي فإن عملية الوصول الي معدلات نمو منشودة انما يتوقف في النهاية علي حجم ونوع سكان الدولة . (لطفي ، ١٩٩٩)

٣- رأس المال Capital :

يعتبر رأس المال من حيث توفره ومعدل تراكمه من العوامل الأساسية للإنتاج في الدولة ولمعدلات تغيرها وعليه فهو مظهر من مظاهر مستوى التقدم الذي بلغته هذه المجتمعات من جهة وعامل حاسم في تحقيق معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي . (بكري ، ١٩٩٧)

٤- التكنولوجيا Technology

إن عناصر الانتاج الأرض والموارد الطبيعية والموارد البشرية ورأس المال بحاجة إلي أنواع عديدة من التكنولوجيا التي تمكن من تحويل المواد الأولية إلى سلع وخدمات.

ان النمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار يحفز التغير التكنولوجي والذي يعمل علي ايجاد فرص وأسواق جديدة تدفع بعملية النمو إلي الأمام ، كما أن التقدم التكنولوجي يقلل من المعدل المستخدم من الموارد لكل وحدة من الإنتاج ، وكذلك المخلفات التي يتم التخلص منها ، ويمكن تلخيص أهمية التكنولوجيا فيما يلي :

- ادخال أو اختراع سلع جديدة لا يعرفها المستهلك أو سلعة تنتج بنوعية جديدة.
- استخدام وسائل جديدة في الانتاج.
- فتح أسواق جديدة.
- اكتشاف موارد جديدة في المواد الأولية .
- إنشاء تنظيم جديد في الصناعة .

ولا شك في أن للتكنولوجيا أهمية قصوي وأثر بالغ علي الصناعات وعملية الإنتاج بشكل عام ، وفي ذلك يقول العالم الياباني كيليشي أوهمي Kenichi Ohmae : " إن المستقبل سيكون مختلفا جدا فيما يختص بالتكنولوجيا (عجيمة ، ٢٠١٢)

ب) أهداف التنمية الاقتصادية :

تدور أهداف التنمية الاقتصادية حول رفع مستوي المعيشة للسكان وتوفير الحد الأدنى من أسباب الحياة الكريمة لهم ، ومن الأهداف ما يلي :

١- زيادة الدخل المحلي والدخل الفردي الحقيقي ، ومن ثم رفع مستوي المعيشة ، وتحقيق التوازن بين الواردات والصادرات أو زيادة الصادرات عن الواردات وذلك بهدف إحداث فائض في الميزان التجاري.

٢- تحقيق العدالة في امتلاك وسائل الانتاج .

٣- تحقيق السيادة والاستقلال الاقتصادي .
٤- التوسع الصناعي ، واستثمار كافة الموارد الطبيعية والبشرية بالشكل الأمثل .
٥- توفير فرص العمل للسكان ورفع نسبة الفقر .
٦- التوسع في الهياكل الانتاجية .
٧- تقليل التفاوت في توزيع الدخول والثروات ، وزيادة الرفاهية الاقتصادية للأفراد .

نخلص مما سبق إلي أن التنمية الاقتصادية ، هي عملية تشمل جميع مجالات الحياة ، وتهدف في المقام الأول إلى ضمان نمو اقتصادي مستدام من خلال استغلال جيد لجميع عناصر الإنتاج وفق استراتيجية معينة ، ويستتبع ذلك تحسين مستوى المعيشة للأفراد ، وتحقيق العدالة بينهم ، بما في ذلك تقليل التفاوت في الدخول والثروات ، الأمر الذي يحتم علي الدول النامية ومنها مصر ، أن تبحث في متطلبات التنمية الاقتصادية ، وتقوم باستغلال مواردها وإمكاناتها على أفضل وجه لتحقيق أهدافها المنشودة ، وهو ما تقترح الآن التحدث عنه التنمية الاقتصادية في مصر ، وذلك علي النحو التالي (مدحت & عبد الظاهر، ١٩٩٩)

ثالثاً : التنمية الاقتصادية في مصر

ان مصر من الدول النامية التي تسعي إلي ان تكون من ضمن الدول الناشئة ، وذلك عن طريق تحسين مستوي مختلف مؤشراتها الاقتصادية ، وعلي الرغم مما يتسم به الاقتصاد المصري من مقومات أساسية تساعده على النهوض بعملية التنمية الاقتصادية ، إلا أنه تواجهه تحديات تحول دون ذلك ، والتي يجب بحثها والعمل على تخطيها وازالتها ، وذلك من خلال إيجاد الحلول المناسبة التي تنهض بالتنمية الاقتصادية ، وإذا كان ذلك هو الواقع ، فإنه ينبغي علينا أولا أن نبين مقومات الاقتصاد المصري ، ثم نستعرض ثانياً واقع الاقتصاد المصري ، ثم بيان التحديات التي تعرقل التنمية الاقتصادية المصرية ، وذلك على النحو التالي :

أ) مقومات الاقتصاد المصري:

يتسم الاقتصاد المصري بالعديد من المقومات التي تمكنه من تحقيق عملية التنمية الاقتصادية إذا تم استغلالها بشكل أمثل ، حيث أن مصر تستطيع أن تحقق معدلات كبيرة في مجال التنمية خاصة عند النظر بشكل شامل إلى تاريخ مصر وثرواتها وموقعها الجغرافي الفريد ، والمكانة السياسية لها ، بالإضافة إلى الطاقة البشرية الهائلة ، كما أنها تعد أكبر سوق في الشرق الأوسط ويمك عرض أبرز المقومات كما يلي : (السعيد ، ٢٠٠٠)

١- موقع مصر الجغرافي الاستراتيجي:

ان مصر بموقعها الجغرافي المتميز تعد أحد أهم ممرات التجارة العالمية بين دول الشرق ودول الغرب ، وعلى الرغم من ان النقل البري يلعب دورا كبيرا في نقل التجارة الدولية ، فانه يوجد عدد من القنوات والطرق والممرات الملاحية والنهرية ، سواء كانت الطبيعية أو الصناعية ، تتمثل في نهر النيل والذي يشق أرض مصر من جنوبها إلى شمالها ، وأيضا يوجد عدد من الموانئ البحرية والتي تطل على البحر المتوسط والسحر الأحمر وخليجي العقبة والسويس والتي يصل عددها إلى ٦٠ ميناء بحري ، بالإضافة الي ان قناة السويس التي تدعم مكانة موقع مصر الجغرافي ، حيث انها تصل البحر الأحمر والبحر المتوسط بطريق مائي بحري مباشر دون وجود أي حلقة برية وسيطة ، ولا شك في كونها أصبحت أهم طريق شرياني في العالم للتجارة الدولية والملاحة البحرية بشكل عام ، وقد قامت مصر بإنشاء قناة السويس الجديدة في العام ٢٠١٥ وذلك بهدف توسعة الطاقة الاستيعابية للقناة وزيادة الأهمية الاستراتيجية لمصر .

٢- تنوع الاقتصاد المصري :

يتسم الاقتصاد المصري بالتنوع في الاقتصاد حيث يقوم علي قطاعات مختلفة تتمثل في الزراعة والصناعة والسياحة والخدمات بنسب متقاربة . ويشكل القطاع الزراعي العنصر الأساسي للاقتصاد ثم يليه عوائد قناة السويس والضرائب وعوائد السياحة ، وتحويلات العاملين في الخارج ، وتظهر أهمية هذا التنوع في الاقتصاد أنه يحمي الاقتصاد المصري من التأثر السلبي للصدمات التي قد تلحق بأي قطاع من هذه القطاعات .(سيد ، ٢٠١٣)

٣- الموارد البشرية وكبر حجم السوق الاستهلاكي :

تعتبر مصر من أكبر الدول تعداداً في الشرق الأوسط حيث تمتلك مقومات بشرية ذات تنوع كبير للعمل في كافة المجالات الإنتاجية والإدارية ، مع الأخذ في الاعتبار التباين في التأهيل العلمي ، والخبرات والكفاءة في التنفيذ ، وجميعها أمور تأثر بالإيجاب والسلب في الناتج القومي الاجمالي للبلاد ، وتشير الاحصائيات الرسمية في نهاية شهر أغسطس من العام ٢٠١٨ إلى ان تعداد السكان يقدر بحوالي ٩٧.٥ مليون نسمة ، ويشكل الذكور من هذا التعداد ٥٠.٢ مليون نسمة بينما تشكل الإناث ٤٧ مليون نسمة ، وتتميز مصر بأن أغلب سكانها من الشباب ، إذ يمثل تعداد السكان بها ممن هم دون ال ٣٠ عاماً نسبة ٣١ % من إجمالي عدد السكان.

وتمثل نسبة قوة العمل من هذا التعداد ٢٩ مليون نسمة ، علهم ٢٢.٧ مليون من الذكور ،٦.٤٤ مليون من الإناث ، وكان أجمالي عدد المشتغلين هو ٢٦.٢ مليون نسمة بينما كان عدد المتعطلين بمثل حوالي ٢.٩ مليون نسمة . (جمال ، ٢٠١٧)

وتعتبر مصر من أكبر الدول تعداداً في الشرق الأوسط ، الأمر الذي يجعل من السوق المصري أكبر سوق استهلاكي في منطقة الشرق الأوسط وذلك نتيجة ارتفاع حجم السكان ، وهو ما يمنحها ميزة كبري لجذب الاستثمارات على مستوي دول المنطقة ، بالإضافة إلى أن مصر لديها شبكة من الاتفاقيات التجارية الدولية والتي تمكنها من أن تصبح مركز التجارة في الشرق الأوسط إذا تم استغلال هذه الاتفاقيات بشكل أمثل.

٤- كبر حجم المساحة غير المستغلة :

هناك أكثر من ٩٠ % من مساحة مصر لا تزال في حاجة إلى استصلاح واستقلال ، وفي حقيقة الأمر فان الدولة المصرية في ظل السنوات الأخيرة تتجه إلي السعي لاستغلالها وذلك عن طريق انشاء المشروعات القومية الجديدة إما عن طريق استصلاحها وزراعتها أو بإنشاء المدن الجديدة مما يؤدي إلي زيادة فرص الاستثمار وتوفير فرص عمل للشباب.

٥- صلابة الاقتصاد المصري أمام الأزمات:

في ظل السنوات الأخيرة مرت دول العالم بأزمتين عالميتين ، وتأثرت جميع الدول دون ان يتأثر الاقتصاد المصري بشكل سلبي ، خاصة أزمة الغذاء العالمية عام ٢٠٠٨ وعلي الرغم من أن مصر تعتبر ثاني أكبر الدول المستوردة للقمح ونسبة كبيرة من المواد الغذائية إلا أنها استطاعت التصدي لهذه الأزمة وحققت معدل نمو بنسبة ٤.٧% أيضاً استطاعت تخطي أثار هذه الأزمة وتداعياتها ، وحققت معدل نمو ٦% خلال الربع الأخير من العام المالي ٢٠٠٩/٢٠١٠ أيضا تخطت أزمت كورونا التي ضربت العالم وأغلقت اقتصاد العالم أيضا حققت معدل نمو ٢.٥%.

٦- القطاع الزراعي

ان قطاع الزراعة يمثل قطاعا هاماً من قطاعات الاقتصاد القومي المصري ، حيث يعمل به حوالي ٢٥.٠٣% من إجمالي المشتغلين عام ٢٠١٧ ، وقد ساهم قطاع الزراعة بنسبة ١١.١% من الناتج المحلي الإجمالي بتكلفة عوامل الانتاج وفقاً للأنشطة الاقتصادية بالأسعار الثابتة عام ٢٠١٦-٢٠١٧ وذلك بمعدل نمو حقيقي حوالي ٣.٢ % ، علاوة على توفير الغذاء للسكان والمواد الخام اللازمة للصناعات الوطنية ، كما تعد الزراعة سوقا للعديد من المنتجات الصناعية مثل

المعدات والآلات الزراعية والأسمدة ومبيدات الآفات الزراعية ، واللقاحات والأمصال البيطرية ، بالإضافة الي مساهمة الزراعة في عملية التراكم الرأسمالي ، وعلي الرغم من وجود عوائق في طريق التنمية الزراعية إلا أن مصر تمتلك مقومات التنمية الزراعية من أرض وموارد بشرية ومائية إذا أحسن استقلالها وادارتها بشكل جيد ، ومما تجدر الإشارة إليه انه على الرغم من أن مصر تعاني من فجوة غذائية في مجموعات غذائية مثل القمح والسكر والزيوت النباتية إلا أن لديها اكتفاء ذاتي من مجموعة بعض المحاصيل الغذائية الأخرى مثل الفاكهة والخضر ، وأيضا لديها شبه اكتفاء ذاتي من الدواجن والبيض والألبان الطازجة والأسماك. (محمد وأخرون ، ٢٠١٥)

٧- **القطاع السياحي :**

السياحة هي قاطرة التنمية الاقتصادية لمصر التي ميزها الله بموقعها الجغرافي الفريد ، والذي يتميز بطقس معتدل علي مدار العام ، وثروات أثرية تعكس عمق وتميز حضارتها على مر العصور ، بالإضافة إلى تمتعها بالشواطئ الساحلية الجذابة ، حيث تقع في الركن الشمالي الشرقي لقارة أفريقيا وتطل سواحلها الشمالية على البحر المتوسط وسواحلها الشرقية على البحر الأحمر .

كما أن مصر تتميز بامتلاكها لمخزون من التراث الحضاري والتاريخي ، بالإضافة إلى وجود عناصر طبيعية وبيئية متعددة ، وأيضا تميزها بالثراء الفني والثقافي ، وذلك تغيرت الصورة التي في الأذهان من أن مصر هي وجهة للسياحة الأثرية والثقافية فحسب ، بل يتسع النشاط ليشمل سياحة الشواطئ وما يتعلق بها من ممارسة الرياضات المائية ونشاط الغوص ، والسياحة النيلية ، والسياحة الرياضية ، وسياحة المهرجانات ، وسياحة التسوق ، والسياحة الدينية ... إلخ.

وتعتبر السياحة من أهم مصادر الدخل القومي في مصر ، حيث تعد من أهم الأنشطة الاقتصادية وأسرعها نموا علي مستوي العالم ، وعند ترجمة السياحة إلى أرقام في الظروف العادية ، فإنها تمثل حوالي ٤٠ % من إجمالي صادرات الخدمات ، تتجاوز بذلك جميع إيرادات المتحصلات الخدمية ، وتمثل ١٩.٣ % من حصيلة النقد الأجنبي ، كما أن نسبة السياحة من إجمالي الناتج المحلي بصورة مباشرة هي ٧ % والتي ترتفع إلى نسبة ١١.٣ % إذا ما أضيفت المساهمات غير المباشرة في قطاع السياحة والمتمثلة في الخدمات المصاحبة للسياحة والسفر حيث يمثل نصيب قطاع المطاعم والفنادق فيها فقط ٣.٥ % وذلك لتشابك صناعة السياحة مع كثير من القطاعات الإنتاجية والخدمية التي تزيد على ٧٠ صناعة مغذية . وتعد السياحة من أهم قطاعات الدولة توفيراً لفرص

العمل حيث تصل نسبة العاملون بها سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى ١٢.٦ % تقريبا من إجمالي عدد المشتغلين في الدولة. (نافل ، ٢٠١٨)

٨- **توافر موارد الطاقة المتجددة :**

تعد مصر من الدول الواعدة في مجالات إنتاج الطاقة المتجددة مما تتمتع به من مناخ ملائم وموقع متميز ، وذلك سواء في مجال طاقة الرياح أو الطاقة الشمسية ، ففي مجال طاقة الرياح ، فان مصر تتمتع بوفرة في مصادر طاقة الرياح خاصة في منطقة خليج السويس والتي تعد من افضل المواقع في العالم التي تتميز بسرعات رياح عالية ومنتظمة ، كما يعتبر غرب خليج السويس من المناطق الواعدة لإنشاء مزارع رياح كبرى حيث تتوافر فيها مواقع ذات متوسط سرعات رياحية عالية تتراوح بين ٨-١٠ متر / ثانية ، كما تعد مناطق الصحراء الشرقية والغربية وامتداد ساحل البحر الأحمر على طول خليج العقبة من أهم مناطق توليد الطاقة عن طريق الرياح الامر الذي يجعل مصر من أكثر الدول ملائمة لتنفيذ مشروعات توليد الطاقة الكهربائية بالرياح التي تتسم بالاستمرارية والدوام .

وفي مجال الطاقة الشمسية فان مصر تتميز بالسطوع الشمسي طوال العام ، وتعد من أغني دول العالم بالطاقة الشمسية ، وذلك نظرا لأنها تقع بين خطي عرض ٢٢ و ٣٦,٥ شمالا ، أي أنها تعتبر في قلب الحزام الشمسي العالمي ، ويصل ارتفاع حدة أشعة الشمس المباشرة في مصر ما بن ٢٠٠٠ إلى ٢٦٠٠ كيلو وات ساعة /م ٢ ، وهذا غير متوافر في عدد كبير من دول العالم ، الأمر الذي يجعل من الطاقة الشمسية في مصر مصدرا هاما لتوليد الطاقة

٩- **الثروة المعدنية :**

ان مصر تمتلك الكثير من المعادن وكنز هائل من الثروات حيث أن أكثر من ٩٤ % من مساحة مصر تحتوي على موارد معدنية . وتتنوع هذه المعادن من حيث النوع والكم وأماكن التوزيع ، حيث تنقسم الثروات المعدنية إلى خمسة أنواع أساسية ، هي :

- خامات الطاقة ، وتشمل المواد البترولية مثل البترول والغاز الطبيعي.
- خامات الطاقة الصلبة ، وتشتمل على عدة أنواع من أهمها الخامات الكربونية مثل الفحم والطفلة الزيتية.
- الخامات المشعة ، مثل اليورانيوم المستخدم في انتاج الطاقة النووية.

- الخامات الفلزية ، وتشتمل على ثلاثة أنواع من المعادن هي الخامات الحديدية مثل الحديد الذي يعد من أهم الثروات المعدنية التي تشتهر بها مصر ، والخامات غير الحديدية مثل النحاس ، والمعادن النفيسة من الذهب والفضة والبلاتين والخامات اللافلزية.
- خامات الصناعات الكيميائية والأسمدة . (أمين ، ٢٠١٦)

نظرة علي الثروة المعدنية المصرية بلغة الأرقام :

وبلغة الأرقام فإن مصر – حسب التقارير الرسمية – تمتلك احتياطيات ضخمة من الموارد الطبيعية والتي لم يتم استغلالها بعد ، ومنها على سبيل المثال :

- الاحتياطي من الحديد يقدر بحوالي ٤٠٠ مليون طن وذلك في الواحات البحرية ، والصحراء الشرقية ، وأسوان .
- مخزون الذهب في منجم السكري والذي يقدر بحوالي خمسة ملايين أوقية وهو الموقع الوحيد الذي اعلن عن اكتشاف الذهب به من بين قرابة ٢٧٠ موقعا آخر في انتظار من يخرج منها الذهب .
- مخزون الفوسفات الذي يقدر بحوالي عشرة آلاف مليون طن في المحاميد والمناطق المجاورة لها وساحل البحر الأحمر وأبو طرطور .
- مخزون من المنجنيز في سيناء يقدر بحوالي ١٧٥ ألف طن .
- مخزون من الرمال البيضاء التي تدخل في صناعة الزجاج ، وشرائح الأجهزة الكهربائية ، وإنتاج الكهرباء يقدر بحوالي ٢٠ مليار طن . وطبقا لتقرير صادر عن هيئة المساحة الجيولوجية الأمريكية حول الكميات القابلة للاستخراج من غاز وبترول في العالم ، أكد علي أن تقدير منطقة حوض دلتا نهر النيل والظهير البحري له من البحر المتوسط كان من أكبر التقديرات على مستوى العالم وبها ١٨٠٠ مليار برميل بترول و ٢٢٣ ألف مليار قدم مكعب غاز وحوالي ستة مليارات برميل غاز مسال بالإضافة الى ٥ مليارات برميل بترول في البحر الأحمر و ١١٢ ألف مليار قدم مكعب غاز .(رضوان وأخرون ، ٢٠١٦)

وفي دراسة صادرة عن مركز معلومات مجلس الوزراء ، فإن مصر تملك أكبر مخزون من الرخام ، والجرانيت ، على مستوى العالم ، ويمكنها أن تصدر للخارج كميات بقيمة ملياري دولار سنويا إذا أحسن استغلال المحاجر . بالإضافة إلى مئات الملايين من الأطنان من الرمال السوداء والتي

تدخل في صناعة السيراميك ، وأيضا كميات كبيرة من التلك ، والكبريت ، والجبس ، والكوارتز ، والكولين ورمل الزجاج ، والأحجار الكريمة ، والالبستر ، والحجر الجيري .

يتضح لنا مما سبق أن الاقتصاد المصري يتسم بمقومات أساسية تجعله مؤهلا لإحداث عملية تنمية اقتصادية ، إذن فما هو واقع الاقتصاد المصري الحالي من ذلك ؟

رابعاً : واقع الاقتصاد المصري من ٢٠١١ الى ٢٠٢٠

ان التغيرات التي شهدتها مصر بعد اندلاع ثورة يناير ٢٠١١ م ، وما ترتب عليها من أحداث كان له الأثر في تغير الأداء الاقتصادي ، حيث تراجع الأداء الاقتصادي في كافة القطاعات بشكل ملحوظ ، وكان للاضطرابات السياسية وما صاحبها تأثير سلبي علي النشاط الاقتصادي نتيجة حظر التجول وإغلاق الأعمال ، وقد كان من شأن هذه الآثار السلبية التي لاحقت الاقتصاد المصري ، ان انخفض أداء النمو إلي ٢.٥ % في العام المالي ٢٠١١/٢٠١٠ ، وانخفاض حجم الاستثمار الأجنبي من ٦.٨ مليار دولار إلي ٢ مليار دولار في ذات الوقت ، وهبوط البورصة وايقاف كل معاملاتها بعد تعرضها لخسائر فادحة ، الامر الذي أدي إلي إغلاقها في ٢٨ يناير ٢٠١١ ، وعلي اثر ذلك قامت العديد من مؤسسات التصنيف الانتمائي بخفض ترتيب مصر .(عامر ، ٢٠١٨)

لقد عاني الاقتصاد المصري خلال الفترة ٢٠١٠- ٢٠١٤ من تباطؤ وعدم كفاءة النمو الاقتصادي المحقق مقارنة بمعدل النمو السكاني ، وتدهور مؤشرات المالية العامة والمتمثلة في ارتفاع نسبة عجز ودين أجهزة الموازنة للناتج المحلي ، وارتفاع عجز الميزان التجاري وعجز ميزان المدفوعات ، إلا ان تلك الحلقة المفرغة السلبية تم التعامل معها بجدية من خلال تنفيذ إجراءات اصلاحية مالية ونقدية متكاملة ، بالإضافة الي استهداف وتنفيذ اصلاحات هيكلية خلال الفترة التي تم البدء فيها ، وهو ما أدي إلي بدء مرحلة التعافي الاقتصادي وتحسن مؤشرات الاقتصاد الكلي ودرجة الثقة في قدرة وامكانات الاقتصاد المصري

حيث أفرز الواقع السياسي علي مدار السنوات الماضية الكثير من المشاكل الاقتصادية التي أصبحت تشكل عبء كبير على كاهل الدولة المصرية منها ارتفاع الدين الخارجي والداخلي ، والتضخم والبطالة وقلة الواردات بسبب تدهور بعض القطاعات كالسياحة في زيادة الواردات الاجنبية ، مما ادي الي الانخفاض الكبير في الاحتياطي من النقد الأجنبي الأمر الذي أدي الي انخفاض سريع ومستمر في قيمة الجنيه المصري .

وبمراجعة مؤشرات الاقتصاد المصري نجد أن معدل نمو الاقتصاد المصري قد انخفض خلال العام المالي ٢٠١٠-٢٠١١ بنسبة ١.٧٨ % عما كان عليه قبل ٢٠١١ م ، وارتفع تدريجيا خلال الأعوام التالية ليصبح بنسبة ٢.٢٢ % في العام المالي ٢٠١١/٢٠١٢ ، وبنسبة ٢.١٩% في العام المالي ٢٠١٢/٢٠١٣ ، و ٢.٩٢ % في العام المالي ٢٠١٣/٢٠١٤ ، واستمر في الصعود تدريجيا في العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥ ليصل النمو بنسبة ٤،٤ % ، وفي ٢٠١٥/٢٠١٦ ، انخفض النمو قليلا الي ٤،٣ % ، وبنسبة ٤.٢ % في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ ، بينما ارتفع معدل نمو الاقتصاد المصري في العام المالي محققا تحسناً ملحوظا بنسبة ٥.٣ % في العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨.(شيخون ، ٢٠١٧)

وبالنظر إلى ملخص اداء الموازنة العامة للدولة في الفترة ما بين ٢٠١٥ – ٢٠١٨ نجد ان اجمالي بند الإيرادات يقدر بحوالي ٤٩٧.٤٨٨ مليار جنيه في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٦ ، بينما كانت النفقات في ذات العام المالي تقدر بحوالي ٨١٧.٨٤٧ مليار جنيه ، ليكون العجز الكلي للموازنة العامة يقدر بحوالي ٣٣٩.٤٩٩ مليار جنيه ، أي بنسبة ١٢.٥ % من اجمالي الناتج القومي الاجمالي ، بينما انخفضت نسبة العجز الكلي في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ لتصبح ١٠.٩ % من اجمالي الناتج القومي الاجمالي ، وفي العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ انخفض العجز الكلي ليكون بنسبة ٩.٨ % من الناتج القومي الاجمالي ، وهو ما يعد انعكاسا للتحسن الملحوظ في أداء الموازنة العامة للدولة ، ثم بعد ذلك ضرب العالم أزمة كورونا والتي أوقفت الاقتصاد العالمي استطاع الاقتصاد المصري اثبات قدرته على التعافي من ازمة تداعيات كورونا ليحقق اعلى معدل نمو خلال ٢٠ عاما، وتوقعت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية أن يواصل الاقتصاد المصري تحقيق معدل النمو السنوي ليتراوح بين ٥.٥% ، ٥.٧% بنهاية العام المالي الجاري، موكدة أن أداء الاقتصاد المصري خلال الربع الأول يؤكد أنه قادر على التعافي من تداعيات فيروس كورونا.

وحققت مصر معدل نمو بلغ ٩.٨% خلال الربع الأول من العام المالى الجارى، وهو أعلى معدل نمو ربع سنوي على مدار ٢٠ عاما.

فقد استطاعت مصر تحقيق معدلات نمو قوية فقد دخلت أزمة كوفيد-١٩ وهى تتمتع بوضع اقتصادي جيد نتيجة نجاح الاصلاحات الاقتصادية التي نفذتها الحكومة منذ ٢٠١٦، فقد استطاعت الوصول إلى التوازن بين الإنفاق المستهدف لحماية المصروفات في القطاع الصحي والاجتماعي وبين تحقيق الاستدامة المالية مع إعادة بناء الاحتياطيات الدولية. (حميد ، ٢٠١٧)

وبالنظر إلى أداء ميزان المدفوعات خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ ومقارنة بالعام المالي ٢٠١٧/٢٠١٦ نجد ان ميزان المدفوعات قد حقق فائضا كليا بلغ نحو ١٢.٨ مليار دولار ، وقد تراجع العجز في حساب المعاملات الجارية بمعدل ٥٨.٦ % وذلك انعكاسا لاستمرار الآثار الإيجابية لقرار تحرير سعر الصرف تراجع العجز في حساب المعاملات الجارية بنحو ٨.٤ مليار دولار مقابل ١٤.٤ مليار دولار خلال السنة المالية السابقة ، كنتيجة أساسية لارتفاع المالي في الميزان الخدمي بمعدل ١ ، ٩٨ % ، وارتفاع صافي التحويلات التجارية بمعدل ٢١.٢ % ، واستقرار العجز في الميزان التجاري عند نحو ٣٧.٣ مليار دولار ، كما حققت المعاملات الرأسمالية والمالية صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٢٢ مليار دولار(مقابل نحو ٣١ مليار دولار) (وزارة المالية ، ٢٠١٩)

وقد أسهمت التطورات السابقة في تحقيق فائض كلي بميزان المدفوعات بلغ نحو ١٢٨ مليار دولار خلال السنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٨

وفيما يلي عرض لأهم التطورات التي أدت على أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة من ٢٠١٧ الى ٢٠٢١

أ) حساب المعاملات الجارية:

١- الميزان الخدمي وصافي التحويلات الجارية بدون مقابل يقودان التحسن في حساب المعاملات الجارية تضاعف الفائض في ميزان الخدمات ليسجل نحو ١١.١ % (مقابل ٥.٦ مليار دولار) كنتيجة أساسية للتطورات التالية:

- ارتفاع الفائض في ميزان السفر إلى نحو ٧.٤ مليار دولار مقابل ١.٦ مليار دولار .
- زيادة متحصلات رسوم المرور بقناة السويس بمعدل ١٥.٤% لتسجل نحو ٥.٧ مليار دولار مقابل نحو ٤.٩ مليار دولار.
- ارتفاع صافي التحويلات الجارية بدون مقابل بمعدل ٢١.٢% ليسجل نحو ٢٦.٥ مليار دولار (مقابل نحو ٢١.٨ مليار دولار) لتصاعد تحويلات المصريين بالخارج بنحو ٤.٦ مليار دولار

٢- استقرار العجز في الميزان التجاري عند نحو ٣٧.٣ مليار دولار في ظل ارتفاع حصيلة الصادرات السلعية ، والمدفوعات عن الواردات السلعية بنحو ٤.١ مليار دولار لكل منهما ، وذلك على النحو التالي :

ارتفاع حصيلة الصادرات السلمية بمعدل ١٨.٩ % لتصل إلى نحو ٢٥.٨ مليار دولار (مقابل نحو ٢١.٧ مليار دولار) ، وذلك لزيادة كل من :

- حصيلة الصادرات السلعية البترولية بمعدل ٣٣.١ % لتسجل نحو ٨،٨ مليار دولار (مقابل نحو ٦،٦ مليار دولار) ، تأثرا بارتفاع الأسعار العالمية للبترول الخام والمنتجات البترولية (فضلاً عن زيادة الكميات المصدرة من المنتجات البترولية).
- حصيلة الصادرات السلعية غير البترولية بمعدل ١٢.٧% لتسجل نحو ١٧.١ مليار دولار (مقابل نحو ١٥.١ مليار دولار) ، ويرجع ذلك بصفة أساسية لارتفاع حصيلة الصادرات من مجموعة السلع تامة الصنع بنحو ١.٣ مليار دولار ، وتمثلت أهم السلع التي ارتفعت صادراتها في الأجهزة الكهربائية ، والأسمدة الفوسفاتية ، وبوليميرات ايثيلين وبروبيلين.
- ارتفاع المدفوعات عن الواردات السلعية بمعدل ٦.٩ % لتسجل نحو ٦٣.١ مليار دولار (مقابل نحو ٥٩ مليار دولار) ، وذلك نتيجة لارتفاع كل من:
- المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بمعدل ٣.٩ % لتسجل نمو ١٢.٥ مليار دولار (مقابل نحو ١٢ مليار دولار) ، تأثرا بارتفاع الاسعار العالمية للبترول الخام ، وقد حد من هذا الارتفاع تراجع الكميات المستوردة من الغاز الطبيعي.
- المدفوعات عن الواردات السلعية غير البترولية بمعدل ٧،٧ % لتسجل نحو ٥٠.٦ مليار دولار (مقابل نحو ٤٧ مليار دولار) ، ويرجع ذلك أساسا الارتفاع المدفوعات عن الواردات من مجموعة السلع الوسيطة اللازمة للعملية الانتاجية (بنحو ٤ مليار دولار)(الجهاز المركزي ، ٢٠١٩)

ب) حساب المعاملات الرأسمالية والمالية

ان مثل هذه المؤشرات والحقائق الثابتة انعكست ايجابيا في حسابات المعاملات الرأسمالية والمالية على الرغم مما شهدته الأسواق الناشئة من تزايد نجاح المستثمرين الأجانب ، حيث حقق صافي تدفق للداخل بلغ نحو ٢٢ مليار دولار وذلك على النحو التالي:

- حقق الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر إجمالي تدفق للداخل بلغ نحو ١٣.٢ مليار دولار ، في حين سجل إجمالي التدفق للخارج نحو ٥.٤ مليار دولار ، وبذلك بلغ صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر نحو ٧.٧ مليار دولار (تدفق للداخل) ، كنتيجة اساسية لتحقيق صافي الاستثمار في قطاع البترول نحو ٤.٥ مليار دولار .

- تراجع الاستثمارات بمحفظة الأوراق المالية في مصر لتسجل صافي تدفق للداخل بلغ نحو ١٢.١ مليار دولار (مقابل نحو ١٦ مليار دولار) ، وهو ما يرجع اساسا إلى انخفاض استثمارات الأجانب في أذون الخزانة المصرية لتحقق صافي مشتريات بلغ نحو ٦.٥ مليار دولار (مقابل نحو ١٠ مليار دولار) .
- حققت القروض والتسهيلات طويلة ومتوسطة الأجل صافي استخدام بلغ نحو ٧.٩ مليار دولار (مقابل نحو ٨ مليار دولار) .
- تحول صافي التغير في التزامات البنك المركزي مع العالم الخارجي إلى صافي سداد للخارج بلغ نحو ٣.٩ مليار دولار (مقابل صافي استخدام بلغ نحو ٨.١ مليار دولار) ، الأمر الذي نتج عنه انخفاض التزامات البنك المركزي تجاه العالم الخارجي .

وقد أشاد صندوق النقد الدولي بأداء الاقتصاد المصري مؤخرا وذلك في زيارة خبراء الصندوق لمصر في الفترة من ٣١ أكتوبر ٢٠١٨ بمناسبة المراجعة الرابعة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري حيث أشار الى أنه : (حميد ، ٢٠١٨)

قد واصل الاقتصاد المصري أداءه الجيد رغم الأوضاع العالمية الأقل إيجابية ، تدعمه السلطات بتنفيذها الدؤوب لبرنامج الإصلاح . فارتفع معدل نمو إجمالي الناتج المحلي من ٤.٢ % في ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى ٥.٣% في ٢٠١٨/٢٠١٧ ، بينما انخفضت البطالة إلى أقل من ١٠ % ، وفي نفس الوقت ، انخفض عجز الحساب الجاري إلى ٢.٤ % من إجمالي الناتج المحلي ٢٠١٨/٢٠١٧ بعد أن بلغ ٥.٦ % في العام السابق وكان العامل وراء ذلك هو قوة تحويلات العاملين في الخارج وتعافي النشاط السياحي وانخفض إجمالي دين الحكومة العامة من ١٠٣ % من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٧/٢٠١٦ إلى نحو % ٩٣ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠١٩/٢٠١٨ ، بدعم من إجراءات الضبط المالي وارتفاع النمو . وساعدت السياسة النقدية الرشيدة التي يطبقها البنك المركزي على تخفيض التضخم السنوي من ٣٣ % في يوليو ٢٠١٧ إلى ١١.٤ % في مايو ٢٠١٨ ، غير أن التضخم ارتفع مجددا إلى نحو ١٦ % في سبتمبر ٢٠١٨ ، تأثرا بزيادة أسعار الطاقة في يونيو وزيادة أسعار الغذاء المتبقية بدرجة تجاوزت التوقعات في سبتمبر ، وعلى المدى المتوسط ، يهدف البنك المركزي إلى تخفيض التضخم إلى رقم أحادي ، وفي نفس الوقت ، وفي مثل البيئة الخارجية الحالية التي تتسم بضيق أوضاع التمويل بالنسبة للأسواق الصاعدة سيساعد التزام البنك المركزي بسياسة سعر الصرف المرن على تعزيز التنافسية ، وحماية

الاحتياطيات الأجنبية ، والوقاية من الصدمات الخارجية ، ولا يزال النظام المصرفي في مصر يتمتع بمستوى جيد من السيولة والربحية ورأس المال " .

وعلي الرغم من ارتفاع معدل النمو وتحسن وضع الاقتصاد المصري بشكل عام إلا أنه مازال يواجه تحديات جمه نذكرها فيما يلي :

خامساً : تحديات الاقتصاد المصري :

رغم ما يتمتع به الاقتصاد المصري من مقومات تساعده في أحداث عملية التنمية الاقتصادية ، ورغم التحسن الملحوظ في أداء النمو الاقتصادي في ظل السنوات الأخيرة ، إلا أن الاقتصاد المصري ما زال يواجه تحديات الاقتصادية تحول دون إحداث عملية التنمية الاقتصادية ، ومن الجدير بالذكر انه لا يوجد اقتصاد في دولة من دول العالم دون أن يواجهه صعوبات وأزمات ، بل أن علم الاقتصاد لم يوجد الا بسبب أن هناك مشكلة تهدد الاقتصاد ذاته ، كما أن علم الطب لم يوجد الا بسبب وجود الأمراض ، ولكن الخطر أن هذا المرض يترك دون علاج ، خاصة اذا كان هذا العلاج متاحا وممكنا ، أو أن يكون هناك اهمال في العلاج أو تراخ ، وأيضا تجر الإشارة إلى ان الاقتصاد المصري ليس مسئولية فردية بل مسئولية المجتمع ككل وسوف نستعرض بإيجاز أهم هذه التحديات وذلك على المستوي الاقتصاد الكلي ، وبحسب ما جاء في تقرير استراتيجية التنمية المستدامة رؤية مصر، تنقسم هذه التحديات إلى تحديات متعلقة بالسياسات المالية والنقدية والاستثمار وأيضا التحديات المؤسسية والهيكلية : (كيداني ، ٢٠١٤)

١- تحديات متعلقة بالسياسات المالية:

- جمود هيكل النفقات العامة : حيث ان هيكل الانفاق العام الحالي لا يتسم بالمرونة الكافية ، حيث ان مدفوعات خدمة الدين والدعم والأحور والتحويلات الأخرى تشكل حوالي ٧٥ % من اجمالي الانفاق العام ، الأمر الذي يعوق من قدرة السياسة المالية على تحقيق الاستدامة المالية.
- انخفاض الإيرادات العامة : حيث تمثل الايرادات الضريبية حوالي ٥٠ % من اجمالي الإيرادات العامة فقط.
- ارتفاع العجز الكلى للدولة : نتيجة انخفاض الايرادات العامة وزيادة النفقات العامة كان زيادة العجز الكلي ليصل الى ١١.٥ % نسبة من الناتج المحلي الاجمالي في ٢٠١٤/٢٠١٥، ثم الزيادة في ٢٠١٥/٢٠١٦ بنسبة ١٢.٥ % ، وإن كان يشهد في السنوات التالية انخفاضا عن تلك النسب ليصبح ١٠.٩ % ١٠.٩ في ٢٠١٦/٢٠١٧ ، وبنسبة ٩.٨ % في ٢٠١٧/٢٠١٨ .
- تضخم حجم الدين العام المحلي : حيث ارتفع حجم الدين المحلي بنسبة ٩٢.٧% من الناتج المحلي الاجمالي خلال العام المالي ٢٠١٤/٢٠١٥.

٢- تحديات متعلقة بالسياسات النقدية :

- ارتفاع معدل التضخم : وصل متوسط معدل التضخم في العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى ٣.٦% حيث ازدادت الضغوط التضخمية نتيجة انخفاض قيمة الجنيه المصري ، ومن ثم ارتفاع أسعار الغذاء ، بسبب ارتفاع تكاليف الطاقة.
- ضعف موقف الاحتياطي النقدي ان الاحتياطيات النقدية الدولية قد تعرضت الى التدهور خلال السنوات الأخيرة ، كد كانت تقدر في عام ٢٠١٠ م بحوالي ٣٥ مليار دولار ، بينما وصلت في نهاية أكتوبر ٢٠١٥ م الي ١٦.٤ مليار دولار ثم ارتفع فى ٢٠٢٠ الى ٤٠ مليار دولار ثم تراجع مرة اخري الى ٣٧ مليار دولار بسبب تداعيات الحرب الأوكرانية ، و تراجع ايرادات القطاع السياحي والاستثمارات الأجنبية.
- تحديات التشغيل منذ الأزمة الاقتصادية العالمية في عام ٢٠٠٨ م تعاني مصر من ارتفاع معدلات البطالة ، رغم التراجع الطفيف في هذه المعدلات في ظل السنوات الأخيرة ، حيث كانت تمثل البطالة بنسبة ١٢.٤% في العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٧ ، ونسبة ١١.٣ % في الربع الثاني من العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، إلى أن ولت فى ٢٠٢٠ الى ٩.٩ % وهي أقل بنسبة بطالة من عام ٢٠١١ .

٣- تحديات متعلقة بالاستثمار :

بلغ متوسط مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الاجمالي حولي ٢٤ % خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧ بينما تراجعت هذه النسبة في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ بنسبة ١٤.٤ % ، وتشير إلى بعض التحديات التي تحول دون زيادة الاستثمارات فيما يلي:

- ضعف معدلات الادخار المحلي : حيث بلغت مساهمة الادخار المحلي في الناتج المحلي الاجمالي الي ١١.٣ % خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٤ ، في حين ان تلك المعدلات تعد منخفضة مقارنة بدول البريكس (BRICS) التي تضم روسيا والصين والبرازيل والهند وجنوب افريقيا ، حيث أن مساهمة الادخار في الناتج المحلي في هذه الدول تقدر بحوالي ٤،٣٠ % في الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١٣ ، ويترتب على تراجع معدلات الاتجار زيادة الفجوة الادخارية لتصل إلي ٨.٤ % في العام المالي ٢٠١٥/٢٠١٤ بعد ان كانت في٢٠٠٥/٢٠٠٤ بنسبة ٢،٣ %.
- تراجع الاستثمار الأجنبي المباشر : أن الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دورا هاما في تحفيز عملية النمو خاصة في حالة ضعف معدلات الاستثمار والادخار المحليين ، وقد تراجعت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر ، حيث كانت نسبة متوسط هذه التدفقات تتقدر بحوالي٦.٥ مليار دولار في الفترة من ٢٠٠٧/٢٠٠٦- ٢٠١٠/٢٠٠٩ ، وانخفضت في الفترة

٢٠١٤/٢٠١٣ -٢٠١٥/٢٠١٤ لتصل الي ٤،١ مليار دولار ، وفي العام المالي ٢٠١٦/٢٠١٥ شهدت هذه التدفقات ارتفاع تدريجي لتصل الي ٦.٤ مليار دولار .

- عدم ملائمة بيئة الأعمال : حيث أن صعوبة وطول الاجراءات الادارية لبدء المشروع واصدار تراخيص الانشاء وتسجيل الملكية ، بالإضافة الي قواعد الحوكمة والشفافية وعدم وضوح أليات تخصيص الأراضي وتنفيذ العقود وحماية حقوق المستثمرين ؛ كل ذلك يعد من التحديات الهيكلية أمام تطوير بيئة الأعمال ، وبعد قانون الاستثمار الجديد رقم ١٧ لعام ٢٠١٥ خطوة هامة نحو تطوير بيئة الأعمال .

٤- <u>التحديات المؤسسية:</u>

تعدد القوانين وتشابكها ، بالإضافة إلى تقادم بعض القوانين وهناك الكثير منها لا يلائم التطورات التي يشهدها الاقتصاد المصري وقطاعاته المختلفة منذ سنوات ، وعلي الرغم من الجهود المبذولة لتطوير النظام التشريعي المنظم للنشاط الاقتصادي ، إلا انه في حاجة إلى مزيد من المراجعة والتطوير ومن أهمها مايلي .

- الحوكمة والشفافية والمساءلة : ان ضعف ثقة المواطنين في أداء الحكومة وغياب الشفافية والمساءلة من أهم التحديات التي تحتاج إلى اهتمام خلال الفترة القادمة ، وعلى اثر ذلك قامت الحكومة باتخاذ الخطوات نحو توفير البيانات بشكل دوري ومستمر ومتابعة مبادئ الحوكمة في مؤسسات الدولة والقطاع المالي والقطاع الخاص ، وزيادة التنسيق الأمني بين أجهزة الدولة وبين اداراتها المركزية والمحلية .
- مركزية اتخاذ القرار : ان تركز سلطة اتخاذ القرار داخل الجهاز الإداري للدولة في الادارة ، يترتب عليه رفع مستوى البيروقراطية داخل الدولة ويعوق التنمية الاقتصادية ، لذلك يجب تفويض السلطات وتمكين المحافظات من تلبية احتياجاتها التنموية. (أبوسخيلة ، ٢٠١٥)

٥- <u>تحديات الاقتصاد غير الرسمي :</u>

أن مصر تعاني من ارتفاع حجم القطاع غير الرسمي ، وتقنين أوضاع هذا القطاع يعد تحدياً رئيساً أمام التنمية الاقتصادية . وتتسم وحدات القطاع غير الرسمي بصغر الحجم وتدني مستوى التنظيم ، وعدم وجود فصل بين العمل ، ورأس المال كأحد عوامل الإنتاج ، بالإضافة إلى أن علاقات العمل تتسم بعدم الرسمية مثل العلاقات الشخصية والاجتماعية ، وذلك نتيجة لغياب العلاقات التعاقدية.

ويتم تقدير حجم القطاع غير الرسمي بالصعوبة وعدم الدقة ، الأمر الذي مثل تحديا أمام وضع استراتيجية متكاملة للاقتصاد المصري ، حيث لا يوجد مثيل للقطاع غير الرسمي في الناتج المحلي الإجمالي أو المؤشرات الاقتصادية مثل الدخل القومي والبطالة . وفي دراسة حديثة قامت بها الهيئة العربية للتصنيع عن الاقتصاد غير الرسمي ، بلغ حجم الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في مصر

نحو ٤٠ % من الناتج المحلي الإجمالي وذلك عام ٢٠١٣ ، ينتجها٦٦ % من مجموع العمالة غير الزراعية في القطاع الخاص .

وترجع أهم أسباب انتشار القطاع غير الرسمي إلى ارتفاع التأمينات الاجتماعية وصعوبة التشريعات الخاصة بسوق العمل ، وارتفاع معدلات البطالة ، والهجرة من الريف إلى المدن ، وتراجع دور الدولة في التوظيف ، بالإضافة إلى مجموعة من الأسباب الأخرى مثل الفقر ، والأمية ، وضعف الحالة الصحية وكذلك الضغوط الاقتصادية التي تواجهها العديد من الأسر المصرية ، وتتمثل أهم الآثار السلبية للقطاع غير الرسمي على الاقتصاد المصري في الآتي :

- تعميق مشكلة التفاوت في الدخول : حيث يرتكز الإنتاج كثيف رأس المال في القطاع الرسمي ، بينما يرتكز الإنتاج كثيف العمالة في القطاع غير الرسمي ، وينتج عن هذا الانقسام نوع من التسلسل الهرمي للأجور ، حيث ترتفع الأجور في القطاع الرسمي مقارنة بالقطاع غير الرسمي لذات العمل ، ويرجع ذلك جزئيا إلى عدم وجود حد أدنى للأجور بالقطاع غير الرسمي ، كما يرتبط تدني الأجور المخفضة بالعمالة غير الماهرة المنتشرة في القطاع غير الرسمي. (عبيد ، ٢٠١٧)
- زيادة مشكلة التمييز بين الجنسين في سوق العمل : فلا تحصل المرأة العاملة فقط على أجور منخفضة نسبياً نظراً لعملها بالقطاع غير الرسمي ، بل إنها تحصل على أجور أقل من الأجور التي يحصل عليها العامل الذكر بالقطاع غير الرسمي ، علاوة على ذلك تقتصر عمالة الأطفال على القطاع غير الرسمي بالمخالفة لحقوق الطفل .
- تفاقم قضية الفقر في مصر : حيث يحصل العاملين بالقطاع غير الرسمي على أجور متدنية ، علاوة على عدم وجود ضمانات كعقود رسمية أو تأمينات اجتماعية .
- التأثير السلبي على الاستثمار الخاص المحلي والأجنبي : مع التهرب من الضرائب وقوانين العمل المكلفة ، تنخفض تكاليف الإنتاج بالقطاع غير الرسمي ، ومن ثم تزداد المنافسة السعرية بين منتجات القطاع غير الرسمي والقطاع الرسمي مع تفاوت درجة الجودة بين منتجات القطاعين.
- انخفاض الإيرادات الضريبية : وذلك بسبب عدم خضوع منشأة القطاع غير الرسمي للضرائب على النحو الذي يحرم الدولة من نسبة مرتفعة من الإيرادات العامة ، بالإضافة إلى تفاوت عبء الضريبة بين منشآت القطاع الرسمي مقارنة بمنشئات القطاع غير الرسمي.

المحور الثالث : سياسات الأمن القومي لدعم التنمية الاقتصادية :

ان التداعيات الاقتصادية لعدم الاستقرار السياسي تؤدي إلى مزيد من حدة الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد المصري، الذي يعاني من أزمة هيكلية خانقة، تتجسد أعراضها في تباطؤ معدل النمو الاقتصادي الذي لم يتجاوز نسبة ٢,٢%، وارتفاع معدل البطالة، وزيادة عدد المصانع والشركات المتوقفة كليًا أو جزئيًا؛ بما يؤدي إلى زيادة عدد المصانع والشركات المغلقة الذي تجاوز أكثر من ٤٥٠٠ مصنع وشركة في ٧٤ منطقة صناعية قبيل يونيو ٢٠١٣.

ويدفع تراجع المؤشرات السياسية والأمنية والاقتصادية في مصر شركات التصنيف الائتماني الدولية إلى التعجيل بخفض التصنيف الائتماني للبلاد؛ الأمر الذي يرفع من تكلفة إصدار أدوات الدين المصرية بالعملة الأجنبية بالنسبة للحكومة المصرية، بالإضافة إلى رفع تكلفة التأمين على تلك الديون. في الوقت نفسه، تُسهم تلك التخفيضات في تردي الأوضاع المالية للحكومة المصرية؛ بما يغذي من حالة عدم الاستقرار المجتمعي القائمة، بشكل يدفع في اتجاه المزيد من التخفيضات في التصنيف الائتماني الدولي للاقتصاد المصري مستقبلاً. كما أن تراجع حصيلة النقد الأجنبي المتولدة من السياحة والصادرات والاستثمارات الأجنبية.

يجب اتباع سياسة تنموية واعية تقوم على استراتيجية تصنيع متكاملة وطويلة الأجل تهدف إلى تقليص الطابع الريعي للاقتصاد، وإلى توسيع التشغيل، وإلى تحقيق درجة أعلى من الاستقلال الاقتصادي، وإلى زيادة التكامل الرأسي والأفقي في الاقتصاد، وذلك من خلال دعم الصناعات المطلوبة تنمويا، ودعم الصناعات ذات معدلات التشغيل العالية، وغيرها من الإجراءات. ودعم الزراعة بزيادة الاستثمارات العامة فيها، وبدعم المدخلات الزراعية، وبعودة نظام الدورة الزراعية، مع تحفيز زراعة المحاصيل الاستراتيجية، وذلك بغرض استيعاب العمالة، وتوفير الغذاء والمدخلات الصناعية، وتقليل أسعار السلع الزراعية. كما يجب السيطرة على أسعار السلع، وذلك من خلال سياسة ناجعة لمواجهة الاحتكارات ودعم التنافسية، ومن خلال فرض أسعار عادلة للسلع الأساسية توفر هامشا معقولا للأرباح، وليس احتكاريا وعلى أساس المضاربة. (عبدالعظيم ، ٢٠١٤) وفيما يلى نبين ماتخذته الدولة من سياسات لدعم التنمية الاقتصادية .

أولاً : السياسات التى قامت بها الدولة لدعم التنمية الاقتصادية

أ- التنمية المستدامة مع الحرية:

المفهوم الحديث للتنمية يستوجب القضاء على أهم مصادر الحرمان من الحرية كالفقر، وانعدام الفرص، وإهمال الخدمات العامة ومظاهر القمع السياسي، وعليه فإن المؤشرات التي نقيس بها التقدم نحو تحقيق التنمية، تتعلق بقياس نسبة الفقر، ومعدلات البطالة، واللامساواة، والحرمان من الخدمات والسلع العامة. وتلعب الحرية دوراً مزدوجا بوصفها غاية ووسيلة في إثراء حياة البشر كما أنها القدرة على الاستمتاع بمختلف أنواع الحريات المرتبطة بالمعرفة والتعليم والمشاركة السياسية.

ولا بد من القول بأنه في العلاقة بين الديمقراطية والتنمية تمثل الديمقراطية قيمة إنسانية عالمية، ويجب أن تسير التنمية الديمقراطية والتنمية الاقتصادية جنبًا إلى جنب، كما يُعد بناء المؤسسات التي تشكل عماد كل من الديمقراطيات واقتصاد السوق عاملاً حاسمًا في نجاح الانتقال إلى الحرية والعدالة.

ب- مراجعة منظومة الدعم:

مراجعة منظومة الدعم التي يستفيد الرأسماليون الكبار من أغلب مخصصاتها في الموازنة. فعلى سبيل المثال، كانت مخصصات دعم الطاقة في الموازنة العامة ٢٠١٢/٢٠١١ حوالي٩٥,٥ مليار جنيه، ذهبت ٧٥ مليار منها إلى الرأسمالية الكبيرة في قطاعات الإسمنت والسيراميك والألومنيوم والأسمدة والحديد. والمطلوب هنا إلغاء دعم الطاقة الموجه إلى الرأسمالية الكبيرة، وتوجيه الدعم في هذا القطاع إلى الفقراء. وكذلك من المطلوب إحكام إجراءات توصيل الدخل إلى مستحقيه.

اتباع سياسة منهجية وموحدة لتشغيل المصانع المغلقة، سواء بسبب هروب أصحابها نظرا لارتكابهم جرائم اقتصادية أو بسبب الكساد الاقتصادي. وإجراء مصالحة مع القطاعات الواسعة من المهمشين العاملين لدى أنفسهم، على الأجل القصير من خلال التوقف عن ملاحقتهم وإفساح المجال لهم لتقنين أوضاعهم دون زيادة معدلات الجباية وتوفير الضمان الاجتماعي المناسب لهم، مع تنظيم عملهم ليصبح أكثر فائدة للعملية الاقتصادية التنموية العادلة، وعلى الأجل الطويل من خلال إدماج قطاعات أكبر منهم في عملية التنمية الصناعية والزراعية الشاملة. (فرج ، ٢٠١٣)

ج- اعادة النظر في عمليات الخصخصة:

اعادة النظر في عمليات الخصخصة التى اتبعها النظام السابق، وكانت لها نتائج عكسية بعد ان تسببت في ازمات متعددة بدءاً من مشكلة سعر الصرف والانخفاض المتوالي لقيمة الجنيه المصري أمام الدولار والعملات الأجنبية الأخرى، مروراً باستمرار انخفاض معدل الادخار المحلي، وزيادة العجز في الموازنة العامة بصورة مطردة، وارتفاع الدين المحلي لأرقام فلكية تهدد الاقتصاد

الوطني، وانتهاءً بالارتفاع المستمر في أسعار معظم السلع وخاصة السلع الأساسية، مثل المواد الغذائية والتموينية، هذا فضلاً عن سوء الخدمات الصحية والتعليمية والسكانية المقدمة للمواطنين.

ان غياب الرؤية وانعدام الاستراتيجية الشاملة للقضاء على الفقر والتفاوتات الاجتماعية وتحسين مستويات المعيشة، من شأنه أن يضر بحاضر ومستقبل مصر ضرراً بالغاً، حيث سيتسبب ذلك بالإضافة إلى ما سبق في ازدياد معدلات البطالة في مصر وما يرتبط بها من تصاعد موجات العنف، فضلاً عن انتشار ظاهرة «اطفال الشوارع» التي ادت الى تسرب نحو ٣٥% من طلاب مصر من التعليم، إلى غير ذلك من المخاطر التي يخشى أن يتسبب فيها ازدياد معدلات الفقر في مصر. (صالح ، ٢٠١٤)

د- <u>الضرائب التصاعدية لاقرار العدالة الاجتماعية:</u>

دستور ٢٠١٤ ينص على أن يكون النظام الضريبي تصاعديًا، وأن يهدف النظام الضريبي بمصادره المختلفة وغيره من التكاليف العامة إلى تنمية موارد الدولة وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، ويكون النظام الضريبي تصاعديًا متعدد الأوعية بما يحقق العدالة بتوازن وشفافية وكل ذلك ينظمه القانون، وتلتزم الدولة بالارتقاء بمصلحة الضرائب لتبني النظم الحديثة".

وقام مجلس الشوري السابق بإقرار شرائح ضريبة الدخل لتصبح ٥ شرائح، تبدأ بعد خصم أول سبعة آلاف جنيه من الدخل السنوي، مقابل الأعباء العائلية بالإضافة إلى الشريحة الأولى المعفاة تماماً من الضريبة حتى ٥ آلاف جنيه ليصل اجمالي الدخل المعفى من ضريبة المرتبات إلى ١٢ ألف جنيه حيث تم تطبيق رفع الحد بدءًا من أكتوبر الماضي. ويدفع أصحاب الشريحة الثانية من أصحاب الدخل أكثر من ٥ آلاف جنيه وحتى ٣٠ ألف جنيه ضريبة بنسبة ١٠%، والشريحة الثالثة التي تتراوح ما بين أكثر من ٣٠ ألف وحتى ٤٥ ألف جنيه تدفع ١٥%، والشريحة الرابعة أكثر من ٤٥ ألفاً وحتى ٢٥٠ ألف جنيه تدفع ٢٠%، ثم الشريحة الخامسة والأخيرة أكثر من ٢٥٠ ألف جنيه تدفع ٢٥%. (رجب ، ٢٠١٤)

هـ- <u>قانون الحد الأدنى والأقصى للأجور:</u>

قانون الحد الأدنى والأقصى سيطبق على كل أجهزة الدولة، والقانون سيطبق على العاملين في القضاء والشرطة والجيش والجامعات والإدارة المحلية. الحد الأدنى للأجور يشمل حوالي ٦,٥ مليون موظف، وهناك خطة لرفع الحد الأدنى عن ١٢٠٠ جنيه، قرار الحد الأدنى قبل تفعيله كان ٧٣٠ جنيه، الآن أصبح ١٢٠٠ جنيه، بزيادة قدرها ٤٠٠-٤٥٠ جنيهًا في الشهر، يعني أكثر من ٥٠%. العدالة الاجتماعية ليس فقط معناها إعطاء مرتبات، ولكنها أيضًا إيجاد خدمات صحية جيدة، كما أن العدالة الاجتماعية أيضًا تحتاج إلى اهتمام بالتعليم.

و- التركيز على المشروعات الصغيرة كركيزة لبرامج التنمية:

تشجيع المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر، فهذه المشروعات تتميز بقدرتها العالية على توفير فرص العمل من حيث انخفاض تكلفة فرصة العمل المتولدة فى هذه المشروعات، كما أنها وسيلة جيدة لتحفيز التشغيل الذاتي والعمل الخاص، فضلا عن أنها تحتاج الى تكلفة رأسمالية منخفضة نسبيا لبدء النشاط مما يشجع الكثيرين على بدء النشاط بالاستثمار فيها. من جانب آخر فان هذه المشروعات تتميز بقدرتها على توظيف العمالة نصف الماهرة وغير الماهرة وذلك لانخفاض نسبة المخاطرة من ناحية، ووجود فرصة أفضل للتدريب أثناء العمل لرفع القدرات والمهارات من ناحية أخرى. ويمكن أن تحسن هذه المشروعات فرص قيام النساء بأعمال لحسابهن الخاص من خلال توفير الائتمان والقروض وتوفير التدريب اللازم لهن. كما أنها تتلاءم مع رغبة كثير من النساء فى عدم العمل فى أماكن بعيدة عن مساكنهم. وقد أثبتت الدراسات أن التمويل الأصغر، خاصة القروض متناهية الصغر وزيادة دخل الأسرة يلعب دورا مهما في الالتحاق بالتعليم بجميع مراحله، أيضا يساعد الحصول على مزيد من الدخول من خلال هذه المشروعات على تحسين المستوى الصحي وتوفير الحياة الكريمة للعاملين بها. (العزباوي ، ٢٠١٤).

ثانياً : متطلبات تحقيق الأمن القومي المطلوبة لتحقيق التنمية الاقتصادية في مصر في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠:

من المعروف في العلوم السياسية أن الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة، وهما مترابطان معًا ترابطًا وثيقًا. كما تربطهما علاقة قوية مع البعد الأمني؛ حيث توجد علاقة طردية بين السياسة والاقتصاد والأمن، فكلما حدث استقرار أمني وسياسي كلما أدى ذلك إلى تحسن ونمو وازدهار في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية. والعكس صحيح؛ بمعنى أنه كلما حدث انفلات أمني وعدم استقرار سياسي كلما أدى ذلك إلى سوء وترهل في الأحوال الاقتصادية. وذلك لأنه في حال استمرار المسيرات والتظاهرات تنتشر مظاهر الفوضى وكل أنواع البلطجة، وكل مظاهر أعمال الخروج على القانون؛ مما يؤدي في النهاية إلى تعطيل عجلة الإنتاج، وهروب المستثمرين الأجانب والعرب إلى الخارج، بل والمصريين أيضًا، وانعدام فرص الاستثمار، وتعطيل خطط التنمية بإعادة توجيه الموارد إلى القطاعات المتعلقة بالأمور الأمنية.

وفي ظل مثل هذه الأوضاع غير المستقرة، تتفشى مظاهر اجتماعية وثقافية غريبة على مجتمعنا، وتحدث تغيرات في بنية المجتمع، تجعل أفراده يتجهون نحو قيم مغايرة وجديدة تُعلي من

قيم الأنانية والانتهازية، بدلاً من ترسيخ قيم التعاون الجماعي أو تعزيز روح الفريق. كما أن خطورة الأوضاع القائمة تتمثل في عدم قدرة ثورتي ٢٥ يناير و٣٠ يونيو على تحقيق أهدافهما المتمثلة في عيش.. حرية.. عدالة اجتماعية.. كرامة إنسانية.

وفي ظل حالة العشوائية والضبابية التي يعيشها المجتمع المصري الآن، أدت النخبة السياسية والإعلامية إلى مزيد من تعثر في المرحلتين الانتقاليتين: الأولى التي حكم فيها المجلس الأعلى للقوات المسلحة بقيادة المشير محمد حسين طنطاوي، وزير الدفاع السابق، والثانية التي يحكم فيها الرئيس المؤقت المستشار عدلي منصور، رئيس المحكمة الدستورية العليا. وعلى الرغم من الاختلاف الكلي بين المرحلتين من حيث طبيعة القائمين عليهما، وطبيعة العلاقة بين مؤسسات الدولة في كليهما، إلا أن النخبة المترهلة أدت في النهاية إلى خلق مزيد من الصراع والانشقاق بين أبناء الشعب بدلاً من محاولة الوصول إلى طريق مشترك، أو تكوين رؤية علمية حقيقية لما يجب أن تكون عليه البلاد في ظل هاتين الثورتين.

وفيما يلى نقترح عناصر هامة لاعداد استراتيجية قومية لتقوية السلام الاجتماعى:

أ- <u>اقامة دولة القانون والعدالة الاجتماعية:</u>

تطبق العدالة بشكل واضح في البلدان التي تدين بالديمقراطية والتعددية وتحترم حقوق الانسان في حين لا نرى للعدالة الاجتماعية اي وجود في البلدان التي تدين بالنظم الشمولية الاستبدادية. ان الديمقراطية هي الطريق الوحيد لتحقيق العدالة الاجتماعية فكلما سادت قيم الديمقراطية وحقوق الانسان، كلما طبقت العدالة الاجتماعية بشكل افضل. واقامة العدالة الاجتماعية لاتعني المساوة الحسابية بين المجتهد والخامل، وانما تعنى اتاحة الفرص لجميع أفراد المجتمع لتطوير وتحسين حياتهم. ويمكن القول ان العدالة الاجتماعية لا يمكن تحقيقها الا بالديمقراطية بمعنى أن تسود ثقافة الديمقراطية وحقوق الانسان فى ظل دولة القانون.

ورغم التنوع الكبير في مفهوم العدالة الاجتماعية، والتعريفات التي لا تحصى لها، يجمع عدد كبير من البحوث الأكاديمية، والمؤلفات العلمية على عدد من المرتكزات الواجب توافرها لتحقيق العدالة الاجتماعية أبرزها المساواة وعدم التمييز وتكافؤ الفرص، والتوزيع العادل للموارد والأعباء، ثم الضمان الاجتماعي وتوفير السلع العامة والعدالة بين الأجيال.

لقد كانت خلاصة دراسة أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية هي أنه لا تنمية بدون عدالة اجتماعية تحظر التمييز، وتوفر الفرص بتكافؤ، وتكفل التوزيع العادل للموارد والأعباء، وتوفر الحماية

الاجتماعية، والضمان الاجتماعي، وتوفر السلع والخدمات العامة للفئات التي تحتاجها، وتراعي العدالة بين الأجيال والمناطق، والانتقال بالعدالة من مجرد شعار إلى برنامج عمل.

وتؤكد الأدبيات الدولية علي عدد من العناصر الجوهرية لتعزيز العدالة الاجتماعية، وأهمها ما يلي

١- الحاجة إلى نمط جديد للتنمية يتجاوز أهداف النمو الاقتصادي إلى تلبية احتياجات الناس ألا وهو التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية مجتمعة.

٢- إعادة النظر في الحدين الأدنى والأعلى للأجور، والمفارقات في كثير من البلدان العربية، اعتماد مفهوم الدخل بدلاً من الأجر أو الراتب الأساسي أي الأخذ في الاعتبار البدلات والمكافآت والحوافز.

٣- إعطاء مسألة توفير فرص عمل للشباب ما تستحقه من اهتمام بعد أن كشف تقرير منظمة العمل العربية الصادر في أبريل ٢٠١٣ أن نسبة البطالة بين الشباب تصل إلى ٣٣% فضلاً عن الفجوة في النوع الاجتماعي بينهم.

٤- إعادة النظر في السياسة الضريبية، بعد أن تثبت فشل الرؤية التقليدية التي تقوم على خفض الضرائب، وتبنى سياسات ضريبية أكثر تدرجاً بغية تمويل البرامج الرئيسية مثل التعليم والحماية الاجتماعية وتهيئة بنية أساسية كثيفة العمالة، وسيدعم هذا الأمر في الوقت نفسه أهداف إعادة التوزيع.

٥- توفير ضمان اجتماعي جيد التصميم يضمن توسيع نطاق مظلة التأمينات الاجتماعية القائمة على الاشتراكات وإعانات البطالة، وإرساء أرضية حماية اجتماعية لأكثر الناس استضعاف لا تقف عند الوصول إلى الحد الأدنى من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية

ب- <u>العدالة وتكافؤ الفرص:</u>

تؤكد الدراسات الحديثة على أهمية العدالة وتكافؤ الفرص لدفع عجلة التنمية ورفع مستويات المعيشة، فتقارير "التنمية في العالم" التى يصدرها البنك الدولي تؤكد على أن العدالة لابد أن تكون جزءاً لا يتجزأ من أية إستراتيجية ناجحة لتخفيض أعداد الفقراء في أي مكان من العالم النامي. ويُقصد بالعدالة، تكافؤ في الفرص بين الناس. فهناك فرق بين المساواة والعدالة. فالعدالة، لا يقصد بها المساواة، كالمساواة في الدخول، أو الحالة الصحية، أو أية نتائج أخرى محددة، بل إن سعي للوصول إلى وضع تتساوى فيه الفرص أمام الجميع، بمعنى عندما تكون فيه الجهود والتفضيلات وروح المبادرة الشخصية، وليست الخلفية العائلية أو الطبقة الاجتماعية أو العرق أو النوع، هي الفيصل في التمييز بين المنجزات الاقتصادية للناس. فالمقصود هنا ليس المساواة في الأجور، بل

زيادة قدرة الفقراء على الحصول على خدمات الرعاية الصحية، والتعليم، وفرص العمل، ورأس المال، وحقوق الملكية الآمنة في الأراضي. ويقتضي تحقيق العدالة، زيادة المساواة في الحصول على الحريات السياسية والنفوذ السياسي. ويعني ذلك أيضاً كسر القوالب النمطية والتمييز، وتحسين القدرة على الوصول إلى أنظمة العدالة والحصول على خدمات البنية الأساسية.[١]

ولاشك فى أهمية تحقيق العدالة وتكافؤ الفرص، فالاقتصاد ينمو ويتطور عندما يكون لدى السواد الأعظم من السكان الأدوات اللازمة للمشاركة فى المنافع الناتجة عن النمو الاقتصادى، ولهذا ينبغى أن تستهدف استراتيجيات التنمية تخفيض حدة عدم المساواة ومن ثم تحقيق المساواة فى الفرص وتحسين كل من الكفاءة والعدالة. وعلى سبيل المثال يؤدى ضمان القدرة على الحصول على الخدمات التعليمية والرعاية الصحية الى تحسن انتاجية الفقراء، مما يعطى دفعة لنوعية حياتهم وأيضا لديناميكية وحيوية المجتمع عموما. كما أن القدرة على الحصول على فرص العمل تؤدى الى تخفيض احتمال لجوء الناس الى الجريمة. وبما أن القوة الاقتصادية غالبا ما تترجم الى قوة سياسية، فانه اذا جرى تنفيذ اجراءات تحقيق المساواة فى الفرص أمام الناس تنفيذا جيدا فانهم يحيون حياة منتجة، مما يؤدى الى الاتفاق فى الرأى والعدالة الاجتماعية والاستقرار السياسى وزيادة الانتاجية.

ج- أهمية المشاركة المجتمعية وتمكين الفقراء:

لمساعدة مجتمعات الدول النامية على الإفلات من فخ عدم المساواة، تؤكد تقارير التنمية في العالم التى يصدرها البنك الدولى على أهمية تدعيم مشاركة وتمكين الفقراء والفئات المهمشة، أي قدرتهم على تمتعهم بآليات أكثر قوة للتعبير عن آرائهم، ولإخضاع السياسيين للمساءلة. ويمكن للفقراء والفئات المهمشة التي تشمل النساء كفئة من فئات المجتمع، من خلال الإصرار على زيادة الضوابط والتوازنات فيما يتعلق بإساءة استخدام النفوذ الاقتصادي والسياسي من قبل النُخب، إقامة التحالفات مع الطبقات المتوسطة دعماً للإستراتيجيات المؤيدة للتغيير المُنصف. وستعمل هذه الإستراتيجيات على تقويض هيمنة حكومة الأقلية وتحقيق المساواة أمام الجميع على الساحة السياسية، وذلك دون اللجوء إلى نوع السياسات الشعبية غير القابلة للاستمرار التي ثبُت فشلها في الماضي.

ولزيادة العدالة لابد من وضع سياسات تعمل على تصحيح أشكال استمرار عدم تكافؤ الفرص، وذلك من خلال تحقيق المساواة في الفرص أمام الجميع في المجالين الاقتصادي

---

[١] انظر فى ذلك: محمود عبد الفضيل، "حول إعمال وتفعيل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في العالم العربي: إشكاليات الواقع واستراتيجيات العمل، في: ممدوح سالم(محرر)، الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العالم العربي: أعمال الندوة العربية حول تفعيل العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الدار البيضاء ١٦-١٧ يوليو ٢٠١٣.

والسياسي. وسيؤدي الكثير من هذه السياسات إلى زيادة الكفاءة الاقتصادية وتصحيح إخفاقات الأسواق وزيادة المساهمة الاقتصادية للفقراء في مجتمعاتهم، ومن ثم تخفيض حدة فقرهم. وتشمل هذه السياسات ما يلي:

١- الاستثمار في الناس من خلال توسيع نطاق القدرة على الحصول على خدمات جيدة النوعية في مجالي الرعاية الصحية والتعليم، وإتاحة شبكات الأمان للفئات الضعيفة.

توسيع نطاق الوصول إلى العدالة، والحصول على الأراضي وخدمات البنية الأساسية الاقتصادية، كالطرق والكهرباء، والمياه، والصرف الصحي، والاتصالات السلكية واللاسلكية.

د- <u>الاستقرار السياسي وتوافر الأجهزة المختصة القادرة على تحقيق الأمن والعدالة:</u>

من المقومات الأساسية أيضاً لتحقيق الأمن، توفر الاستقرار السياسي في المجتمع عن طريق الحقوق الدستورية الشرعية للفرد عبر حكم عادل رادع يراعي شؤون المواطنين ويعمل على توفير أسباب الطمأنينة والاستقرار السياسي ، كل هذا يتطلب دعائم أساسية لدعم حقوق المواطنين لممارسة حقوقهم السياسية، في ظل أنظمة ومؤسسات مختصة قادرة على تأمين المجتمع وتتمثل في الآتى:

١- جهاز أمني قوي وفعال ومستعد للتدخل دوما لصيانة الأمن بوجه عام، ولتأمين الوطن وحفظ كيانه، وعلى وجه الخصوص حماية الأفراد من المجرمين والمنحرفين والإرهابيين.

٢- جهاز قضائي عادل وحاسم، يضمن حقوق الجميع ويفصل في الأحكام بسرعة وحسم لقطع المفاسد وردع المعتدين ولجم المخالفين حتى يكونوا عبرة لغيرهم.

٣- تخطيط متكامل وسياسة جنائية سليمة وتعاون وثيق بين كافة المؤسسات والجمعيات الحقوقية والتربوية والأمنية لتوفير مقومات الأمن والأمان للفرد والجماعة.

هـ- <u>حرية التعبير ضمان لاستقرار السلام الاجتماعي:</u>

تعد حرية التعبير من مستلزمات عملية بناء السلام الاجتماعي في أي مجتمع. فمن الثابت أن المجتمعات تقوم علي التعددية الثقافية والدينية والنوعية والسياسية، كل طرف لديه ما يشغله، وما يود تحقيقه. القاسم المشترك بين الجماعات المختلفة هو أساس بناء المجتمعات. ولا يتحقق السلام الاجتماعي دون أن تتمتع كل مكونات المجتمع من مساحات متساوية في التعبير عن آرائها، وهمومها، وطموحاتها. في مناخ عقلاني يسوده الانفتاح يمكن الاستماع إلي كل الأطراف، وتفهم كل الآراء، دون استبعاد لأحد، بهدف الوصول إلي الأرضية المشتركة التي يلتقي عندها الجميع. وقد ذهب الدستور المصري إلي التأكيد علي أن" حرية الرأي مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون، والنقد الذاتي والنقد البناء، ضمان لسلامة البناء الوطني".

و- ضرورة ترقية شبكات الأمان الاجتماعي:

تعد شبكات الأمان الاجتماعي أدوات أكثر كفاءة لتخفيض أعداد الفقراء ولتحقيق التنمية الانسانية. ولكن نظرا للظروف التى مر بها الاقتصاد المصرى، يلاحظ أن أجزاء شبكة الأمان التي تتسم بالفعالية تفتقر إلى الكفاءة، أما الأجزاء التي تتسم بالكفاءة نسبيًا فإنها تفتقر إلى الفعالية. فعلى سبيل المثال، يصل دعم السلع الغذائية والطاقة إلى عددٍ كبير من الأشخاص وهي، في إطار هذا المعنى، تتسم بالفعالية من حيث وصولها أيضًا إلى الفقراء. بيد أن هذا الدعم يفتقر إلى الكفاءة، حيث أنه ينطوي على تسرب قدر كبير من الموارد إلى غير الفقراء. فتحويلات المنافع من الدعم المُوَجَّهَ إلى الطاقة، على وجه الخصوص، تميل بشدة لصالح غير الفقراء، إذ تشير التقديرات إلى أن مايصل إلى ٩٣% من دعم البنزين في مصر تذهب إلى أغنى ٢٠% من المستهلكين. وفي الوقت ذاته، يتم توجيه التحويلات النقدية، بشكل أفضل نسبيًا، إلى الفقراء والفئات المُعرضة للمعاناة، ولكنها تعاني من تدني مستويات تمويلها، مما يجعلها غير مؤّثرة بالمرة في تحسين الأحوال المعيشية للفقراء. وبينما شهدت في السابق بعض التحسّن في مستوى الكفاءة فيما يتعلق بتصميم دعم السلع الغذائية، فقد ضاعت عليها، إلى حد كبير، فرص إحداث تغيير كبير من خلال إصلاح الدعم المُوَجَّهَ إلى الطاقة، الذى ينطوي على عائد أكبر بكثير للمالية العامة.

ز- الحوكمة أو الحكم الرشيد Governance:

الحفاظ علي السلام الاجتماعي في أي مجتمع يحتاج إلي حكم رشيد، فكثير من القلاقل والإضطرابات تحدث من جراء غياب المشاركة وسرقة المال العام، ومن هنا يحتاج السلام الاجتماعي إلي ممارسة ديمقراطية حقيقية. ويعني الحكم الرشيد مجموعة من المفاهيم الأساسية، لعل أهمها المساءلة أو المحاسبية Accountability ويعنى أن يتم تقييم العمل، ثم محاسبة القائمين عليه من خلال تفعيل دور المؤسسات السياسية مثل البرلمان، والمؤسسات الرقابية، والصحافة، ومنظمات حقوق الإنسان، الأمر الذي يؤدي إلي رفع مستوي النزاهة في الحياة العامة . والشفافية Transparency وتعنى العلنية في مناقشة الموضوعات، وحرية تداول المعلومات في المجتمع. وتساعد في تداول المعلومات وتحقيق المساءلة الجادة حين تتوفر الحقائق أمام المواطنين في المجتمع. والمشاركة Participation وتعنى تشجيع الأفراد علي المشاركة في العمل العام، وإزالة العقبات من أمامهم، وتأخذ المشاركة عدة صور، منها المشاركة السياسية كعضوية الأحزاب، والانتخابات والمشاركة الاجتماعية فى مؤسسات العمل الأهلي والجهود التطوعية.

المحور الرابع : خاتمة الدراسة ونتائجها وتوصياتها :

خاتمة الدراسة

يتبين لنا مما سبق أن التنمية الاقتصادية، هي عملية شاملة يجب ان تشمل جميع مجالات الحياة، وتهدف في المقام الأول إلي ضمان نمو اقتصادي مستدام من خلال استغلال جميع عناصر الإنتاج بشكل أمثل، ويستتبع عن ذلك مستوي معيشي أفضل للأفراد، وتحقيق العدالة بينهم، بما في ذلك تقليل التفاوت في الدخول والثروات ، الأمر الذي يحتم علي الدول النامية ومنها مصر ، أن تبحث في متطلبات التنمية الاقتصادية ، وتقوم باستغلال مواردها وإمكاناتها على أفضل وجه لتحقيق أهدافها المنشودة ، وإن مصر تتمتع بمقومات اقتصادية والتي أن تم استغلالها وإدارتها بكفاءة نحو تحقيق التنمية الاقتصادية ، ستصبح مصر ضمن مصاف الدول الناشئة ، وذات اقتصاد قوي ، إلا أن الاقتصاد المصري يعتريه بعض التحديات التي تحول دون ذلك ، وعليه فقد توصل البحث الي النتائج والتوصيات التالية :

نتائج الدراسة :

١) أن الأمن القومي هو أحد محددات بل ودوائر السياسة الاقتصادية لأي دولة وخاصة مصر .
٢) أن التنمية الاقتصادية هى تلك العملية التفاعلية التى يزداد من خلالها الدخل الحقيقى للدولة خلال فترة زمنية معينة وتتمكن من خلالها المجتمعات المعاصره من تحقيق التقدم.
٣) عند إحداث التنمية يجب الأخذ فى الاعتبار الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
٤) لتحقيق التنمية يجب التركيز على ابعاد الأمن القومالتي تتمثل في مفهوم التوازن – الرفاهية – القدرات العسكرية للدولة.
٥) أن صياغة سياسات الأمن القومي تقوم على أربعة ركائز أساسية تتمثل في (إدراك التهديد – رسم استراتيجية لتنمية قوى الدولة – توفير القدرة على مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية – إعداد السيناريوهات واتخاذ الإجرا ات الملائمة لمواجهة التهديدات).
٦) أن الاستقرار الداخلى يؤدى إلى تدعيم نجاح عملية التنمية الاقتصادية بما يحقق الأمن القومى للدولة المصرية .
٧) أن هناك ارتباطا وثيقا بين أهداف الأمن القومي في مصر وأهداف التنمية الاقتصادية التي هي بالطبع تؤثر وتتأثر بالأمن القومى للدولة.
٨) أن هناك ارتباطا وثيقا بين مقومات الأمن القومي في مصر ومستوي التنمية الاقتصادية.

التوصيات :

١) التوعية بالتهديدات للامن القومي المصري ، التى تعد عائقاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

٢) العمل على إنشاء وتجهيز القيادات السياسية التى تتمتع بالقدرة والوعي ولديها إدراك لحجم المخاطر والتحديات والتى لديها القدرة للعمل لضمان مستقبل الاجيال القادمة .

٣) إنشاء مؤسسات تتولى دراسة التهديدات الأمنية والاقتصادية ، وتزويدها بأحدث الأساليب التكنولوجية من أجل وضع الاستراتيجيات والخطط المستقبلية اللازمة لمواجهتها.

٤) ضرورة النظر إلى الأمن القومي الاقتصادي كتطبيق مؤقت للأمن القومي الشامل وليس كبديل له.

٥) ضرورة تطوير عمل المؤسسات الأمنية بما يلائم الطموحات والتطور الحاصل في النظام العالمي بما يتطلبه من تفعيل لآليات العمل الدولية عبر توظيف المعلوماتية كمعطى فاعل لتحقيق نهضة شاملة مستديمة مستندة الى أسس علمية وتكنولوجية .

مراجع الدراسة :

١- جيرالد ماير ، روبرت بولدوين – التنمية الاقتصادية : نظرياتها ، تاريخها ، سياستها – ترجمة : د . يوسف عبد الله صانع . الجزء الأول – بيروت – مؤسسة فرنكلين للطباعة والنشر ، ١٩٩٩
٢- سعيد على حسن (دكتور) التخطيط الاستراتيجي لتحقيق الأمن الاقتصادي والنهضة المعلوماتية – جامعة الملك فهد . قسم الهندسة الصناعية – بدون تاريخ نشر .
٣- عبد الله مسعود ، وآخرون . الأمن والأمن القومي . بنغازي – المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر – ٢٠٠٦.
٤- محمد السيد سليم (دكتور) ، نيفين عبد المنعم مسعد – العلاقة بين التنمية والديمقراطية في اسيا – جامعة القاهرة – مركز الدراسات الاسيوية – ٢٠٠٧.
٥- محمد شفيق – " التنمية الاقتصادية " – القاهرة – دار المعارف – ١٩٩٥.
٦- محمد مروان السمان (دكتور) ، آخرون – مبادئ التحليل الاقتصادي – الاصدار الرابع – الطبعة الأولى – عمان – دار الثقافة للنشر والتوزيع – ٢٠٠٩.
٧- نعمة الله نجيب إبراهيم، أسس علم الاقتصاد، مؤسسات شباب الجامعة، الإسكندرية، ٢٠٠٠،ص،٤٩٩.
٨- علي لطفي ، التنمية الاقتصادية ، مكتبة جامعة عين شمس ، القاهرة ، ١٩٩٩
٩- كامل بكري ، التنمية الاقتصادية ، دار النهضة العربية ، بيروت ، لبنان ، ١٩٩٧ .
١٠- محمد عبد العزيز عجيمة ، محمد على الليثي ، التنمية الاقتصادية مفهومها ، نظرياتها ، سياستها ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ٢٠١٢ .
١١- مصطفي السعيد ، الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة ، دار الشروق ، ٢٠١٢ .
١٢- حمد، ثامر خليل (٢٠١٣ .) الألمن القومي الأمريكي والتغيير في المنطقة العربية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، بغداد، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية.
١٣- ربيع، حامد عبدالله (٢٠٠٩ .)نظرية الأمن القومي العربي، القاهرة، دار الموقف العربي.

الدوريات والرسائل

١- انجى محمد عبد الحميد – تطور مفهوم العدالة الاجتماعية في أدبيات التنمية الدولية – مجلة الديمقراطية . العدد ٦٨ – أكتوبر ٢٠١٧ .
٢- ايمان رجب ، الأمن والتنمية ... التأثير المتبادل – في كتاب أحوال مصرية – الأهرام – مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية – العدد ٥٣ – صيف ٢٠١٤.
٣- عبد المنعم المشاط (دكتور) – سياقات مغايرة : تعريف الأمن القومي في ظل " الدولة العربية الجديدة " – مجلة السياسة الدولية – المجلد ٤٧ – العدد ١٩٠ – اكتوبر ٢٠١٢ .
٤- عزت عبد الواحد (دكتور) – تأصيل نظرى : مقومات وسياسات الأمن القومي – مجلة . السياسة الدولية – المجلد ٤٩ – العدد ١٩٧ – يوليو ٢٠١٤ .

٥- محمد عبد العظيم (دكتور) ، واخرون – مفهوم الأمن القومي : دراسة نظرية – المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية – الجزء الثاني – المجلد ٢٨ – العدد الأول – ٢٠١٤

٦- صالح فتحي صالح – دور القوات المسلحة في التنمية الشاملة للدولة وأثر ذلك على الأمن القومي المصري – بحث إجازة زمالة كلية الدفاع الوطني – أكاديمية ناصر العسكرية العليا – ٢٠١٢.

٧- ٢٠١٣.

٨- بلقاسم العباس: اقتصادات الربيع العربى وأوضاع البطالة وأسواق العمل، فى: مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، المعهد العربى للتخطيط بالكويت، مجلد ١٥، العدد الأول، يناير ٢٠١٣.

٩- جيمس د. وولفنسون، فرانسوا بورغينون، "التنمية وتخفيض أعداد الفقراء: النظر الى ما فات، والتطلع لما هو آت"، البنك الدولي، واشنطن، ٢٠٠٤.

١٠- حازم الببلاوى، دور الدولة في الاقتصاد، مكتبة الأسرة، ١٩٩٩.

١١- صلاح زين الدين: مقدمة علم الاقتصاد، دار النيل للطباعة والنشر، المنصورة ٢٠١٤.

١٢- عبد الباسط عبد المعطى، الطبقات الاجماعية ومستقبل مصر، منتدى العالم الثالث القاهرة: مشروع مصر ٢٠٢٠، دار ميريت للنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠٠٢.

١٣- عمرو عمار: الاحتلال المدنى. أسرار ٢٥ يناير والمارينز الأمريكى، القاهرة ٢٠١٤. الفصل الخامس عشر: صناعة الأزمة.

١٤- عبد الفتاح فرج (دكتور) – التنمية الاقتصادية والعمرانية ، رؤية اقتصادية المنطقة المثلث – في أعمال ندوة مثلث حلايب : روية متكاملة – جامعة القاهرة – معهد البحوث والدراسات الافريقية – ١٩٩٨.

١٥- اخلاص قاسم نافل ، الاقتصاد المصري بعد ثورة يناير : دراسة في الواقع والتحديات ، مجلة قضايا سياسية ، الصادرة عن كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، العراق ، ٢٠١٨ ، العدد ٤٦ .

١٦- جلال أمين ، الفكر الاقتصادي وأزمتنا الراهنة . جريدة الأهرام ، العدد ٤٧٤٣٢ ، بتاريخ ١٧-١٠-٢٠١٦ ، متاح علي موقع الرسمي لجريدة الأهرام ، http://www.ahram.org.eg .

١٧- سمير رضوان واخرون ، مقترحات عملية لمعالجة الأزمة وخطة عاجلة لانتشال الاقتصاد الوطني ، جريدة الأهرام ، العدد٤٧٢١٧ ، ٢٠١٦.

http://www.ahram.org.eg

١٨- طلال زيد ، متطلبات التنمية الاقتصادية في العالم العربي نحو رؤية مستقبلية في ضوء التطورات السياسية ، مجلة مصر المعاصرة ، الصادرة عن الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع ، مصر ، العدد ٥٢٨.

١٩- عادل عامر ، المقومات الاقتصادية المصرية وكيفية النهوض بها ، جريدة روز اليوسف ،٢٠١٤/١/٢١

http://www.rosaelyoussef.com SAVA

٢٠- على شيخون ، ثروات غير مستغلة بقيمة مائة ألف مليار جنيه مصر غير قابلة للإفلاس ، جريدة الأهرام ، العدد ٤٦٥١٧. ٤ / ١٦ / ٢٠١٤. متاح على الموقع الرسمي لجريدة الأهرام .

–http://www.ahram.org.eg

٢١- الحسن عاشي، الموازنة المصرية بين تمويل العجز ومعالجة مسبباته، مؤسسة كارنجي للأبحاث، على الرابط التالي:
http://carnegie-mec.org/publications/?fa=44556

٢٢- محمد حميد ، وآخرون ، الثروة المعدنية كنز مصر المفقود ، البوابة نيوز . ١٤/١٠/٢٠١٧

٢٣- محمد عزت محمد ، التنمية الاقتصادية وقدراتنا الثانية ، بحث مقدم للمؤتمر التاسع عشر لجماعة خريجي المعهد القومي للإدارة العليا بعنوان " ادارة التنمية بقدراتنا الذاتية ، الاسكندرية ، ١٩٨٣ ، ص ١١١ ، متاح على دار المنظومة :

مراجع أجنبية

1. Clark ،David A.: The Capability Approach: its Development ،Critiques and
2. Ebert ،Kurt-Hans (1998): Die Pflicht zur Entwicklung in der Dritten Welt ،Das ungelöste Problem der internationalen Entwicklungszusammenarbeit ، Metzner/Frankfurt am Main.
3. Farrukh Iqbal ،Sustaining Gains in Poverty Reduction and Human Development in the Middle East and North Africa ،The World Bank ،Washington ،DC ،.2006.
4. Mende ،U.: Recht und soziale Gerechtigkeit ،in: UTOPIE kreativ ،H. 91/92 (Mai/Juni) 1998 .
5. Rawls ،John. Political Liberalism. New York: Columbia University Press ،1993. (John Dewey Essays in Philosophy; no. 4)
6. Reif ،Angelina: Das Recht auf Entwicklung zwischen Entwicklungsdebatte und Menschenrechtspolitik ،Wien ،April 2009.
7. Riedel ،Eibe: Menschenrechte der dritten Dimension ،in EuGRZ ،9-21. 1989.
8. Schorlemer ،Sabine von: Recht auf Entwicklung – Quo vadis? ،in: Die Friedenswarte ،Blätter für internationale Verständigung und zwischenstaatliche Organisation ،Band 72 ،Heft 2 ،Berlin Verlag/Berlin. 1997.
9. Sen ،Amartya. Development As Freedom ،Oxford University Press ،1999.
10. Sen ،Amartya. The Idea of Justice. Cambridge ،Mass.: Belknap Press of Harvard University Press ،2009.
11. Söderbaum ،Peter. "Democracy and Sustainable Development: Implications for Science and E ” Real-World Economics Review: no. 60 ،June 2012.